الأَقْيَسُ في مَنْظُورِ الفِكْرِ اللُّغَوي

أ.م.د. حيدر نجم عبد زيارة
الكلية التربوية المفتوحة / مركز القادسية

تقديمٌ وخُلاصة:

يُعنى هذا البحث بدراسة مصطلح مهمٍ من مصطلحات الفكر اللغويّ العربيّ ، التي تقوم على الترجيح ، و المفاضلة بين قياسينِ ، أو أكثر ، وإظهار الأرجح منها – في نظر اللغويين – وهو مصطلح (الأَقْيَس) ، وقد استُعمِلَ هذا المصطلح بكثرةٍ في مدوّناتهم بما يُظهر براعتهم في القياسِ ، والمُقايَسةِ ، والتماسِ العلل ، والمسوّغات ، وترجيحِ الأفضل منها ؛ بما يتّسقُ – طبعًا – مع أصولهم اللغويّة التي اجترحوها من أجل تقنين هذه اللغة ، وتقييدها بقواعد محدّدة .

أمّا عن جذور استعمال هذا المصطلح ، فهي قديمةٌ قِدَمَ التأليف النحويّ ، إذ ترجع جذور استعماله الى عبد الله بن إسحاق الحضرميّ ، وأبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه .

وقد حرصت هذه الدراسة على إبراز المعنى الحقيقي لمصطلح (الأَقْيَس) بلحاظ استعمال النحويين له ، وما قالوا فيه من تفسيرات ، وتحليلات ، وأظهرت المعايير الرئيسة للحكم بالأقيس عندهم ، ومسوّغات القول به ، وبيّنت الكثير من الأصول اللغوية التي قالوا بها كمصاديق لتحقُّق هذا المصطلح .

ولا أدّعي أنّني قد أَلْمَمْتُ بكلّ جزئيّات هذا المصطلح ، فما زال فيه الكثير الكثير ، فضيقُ المقام في هذه الدراسة المختصرة ، وسَعةُ الموضوع كانت مسوّغًا لذلك ، لكن حسبيَ أنّني سعيتُ فيه ، ولم أدّخر فيه جهدًا ؛ لكي أُظهره بمظهره اللائق الحَسِن .

أمّا خُطّة العمل، فقد قُسِّمت على ثلاثة محاور رئيسة ، هي :

أولاً : في حدِّ (الأقيس) اللغويّ والاصطلاحيّ ، وتأصيلِ استعمال المصطلح .

ثانياً: في معايير الحكم بـ (الأقيس) عند المتقدّمين ، ومسوّغات القول به .

ثالثاً: في مصاديق الحكم بـ (الأقيس) عند المتقدّمين .

Abstract:

This research focuses on an important term in Arabic linguistic thought, which is based on preference or comparison between two or more linguistic measurements to determine the most preferable one—known as "Al-Aqyas" (the most appropriate or preferable measures). This term was frequently used in linguistic records, reflecting the scholars' mastery in analogy, comparison,

reasoning, and selecting the most suitable linguistic rules in alignment with the grammatical principles they established to systematize and regulate the Arabic language.

The roots of this term date back to the early stages of grammatical authorship, as its usage can be traced to Abdullah ibn Ishaq Al-Hadrami, Abu Amr ibn Al-Ala, Al-Khalil ibn Ahmad, and Sibawayh.

This study aims to highlight the true meaning of the term "Al-Aqyas" through its usage by grammarians, presenting the key criteria for determining linguistic preference, the justifications for using it, and various linguistic foundations associated with this term.

أولاً: حدُّ الأقيس اللغويّ والاصطلاحيّ ، وتأصيلُ استعمال المصطلح :

لم يتعرّض المعجميون القدماء– في حدود اطّلاعي– للمعنى اللغوي للفظ الأقيس، لا في الأصل (قيس) ، ولا في الأصل (قوس) ، نعم قد نجدهم يتحدّثون عن معنى (القياس) في هذين الأصلين الذي يدور في معنى (التقدير) ، قال الجوهري : ((قِسْتُ الشيء بالشيء : قدَّرْتُهُ على مثاله ، وبينهما قِيْسُ رُمْحٍ ، وقاسُ رُمْحٍ : أي قَدَرُ رُمْحٍ ... يُقالُ : قِسْتُ الشيء بغيره ، وعلى غيره قَيْسًا وقياسًا ، فانقاسَ ، إذا قدَّرْتُهُ على مثاله ، وفيه لغة أخرى : قُستُهُ أقوسُهُ قَوْسًا ، وقياسًا ... وقايستُ بين الأمرين مقايسةً وقياسًا ، ويقال أيضًا : قايستُ فلانًا ، إذا جاريته في القياس ، وهو يقتاسُ الشيء بغيره ، أي : يقيسُهُ به ، ويقتاسُ بأبيه اقتياسًا ، أي يسلك سبيله ويقتدي به))[١] . ولا مِرْيةَ في أنّ الأقيس : اسم تفضيل على وزن (الأفْعَل) مشتق من الأصل (قَيَسَ) اليائي ، ومعناه في معجمات المحدثين ، وبالتحديد عند المستشرق (دوزي) ، هو ما كان ((أكثر انسجامًا مع القياس))[٢] ، وفي معجم الدوحة التاريخي للغة العربية نجد له تفصيلا أشمل ، وأوسع ((فقاس الشيء : قدّرَ امتداده ومسافته ، وقاس الشيء بالشيء : وازنه به مفاضلًا بينهما ، وقاس الأمر : قدّره محدّدًا الكمّ والصفة ، وقاس اللفظ : حمله على ما تقتضيه قوانين اللغة العربية وقواعدها ، والأقيس من الأقوال والأفعال : الأكثر قياسًا واطّرادًا))[٣] . فالأقيس على هذا هو المحمول على ما تقتضيه قوانين العربية وقواعدها ، وهو الأكثر قياسًا واطّرادًا ، والأكثر انسجامًا مع القياس .

ولم يبعد النحويون المتقدّمون في حدِّهم الاصطلاحي للأقيس عن المعنى اللغوي ، وهذا يتّضح من تفسيراتهم لمعنى الأقيس : فهو ما كان على مذاهب العربية وطرقها عند أبي علي الفارسي[٤] ، وهو المطَّرَدُ في قياس العربية ، والقويُّ فيه عند أبي عمرو الداني[٥] ، والأفشى في السمع عند ابن جنّي ، و ابن يعيش[٦] والأقوى قياسًا ، والأوفق معه عند الصبّان[٧] .

والأقيس في أصول الفقه من مصطلحات الترجيح مثل (الأصحّ ، والظاهر ، والمشهور ، والأولى ، والأقوى) [٨] ، ويعرّفونه بقولهم : ((من ألفاظ الترجيح يفيد الأقرب من أصول المذهب ، أو الأوفق بالقياس الأصولي ، والتعليل)) [٩] .

ومن المحدثين من تعرّض لمفهوم الأقيس ، وأحسبُهُ أوّلهم ، وهو د. كاظم بحر المرجان محقّق كتاب (التكملة) لأبي علي الفارسي في مقدّمته ، إذ قال : ((وهناك ظاهرة تجدر ملاحظتها عند الحديث عن القياس عند أبي علي الفارسي، وهي أنّ حرصه على مبدأ القياس ، والمحافظة على اطّراده ، جعلاه يقارن بين قياس ، وقياس آخر فنراه يستعمل اصطلاح الأقيس ، وهو تعبيرٌ يريد منه الترجيح بين قياسين لمسألة واحدة ؛ وفقًا لتعليلات يراها)) [١٠] ، والحقُّ أنّ فكرة المقارنة بين قياس وآخر التي أُصطُلِحَ عليها بالأقيس ، قديمةٌ قِدَمَ التأليف النحوي ، ولم تتّصل بأبي علي الفارسي ، على ما سيتّضح في قابل البحث.

ففكرة الأقيس عند اللغويين تقوم على الترجيح بين قياسين أو أكثر ، والمرجَّحُ هو الأقيسُ ، وما يقابله هو المرجَّحُ عليه ، أو المَقِيسُ به ، وهو أيضًا–أعني المقيسَ به– جارٍ على القياس ، بيد أنّ الأقيس أفضل منه– في نظرهم – فهو الأكثر اطّرادًا مع القياس ، والأكثر انسجامًا معه ، والأقوى والأوفق مع الأصول التي وضعوها لاستقصاء هذه اللغة وتقنينها بقواعد محدّدة ، ويمكن بيان ذلك بما نقله أبو علي الفارسي في جمع ما كان على وزن (فَعِيل) من نحو (أسير) ، إذ قال : ((أسيرٌ فعيل بمعنى مفعول ، ألا ترى أنك تقول أسرته كما تقول قتلته ، وفعيل إذا كان بمعنى مفعول لم يجمع بالواو والنون ، كما لم يجمع فعول بهما ، ولكن يكسَّرُ على (فَعْلى) ، نحو : لديغ – لدغى ، وقتيل – قتلى ... فإذا كان كذلك ، فالأقيس الأسرى ، وهو أقيسُ من أُسارى كما كان أُسارى أقيس من قولهم أُسراء ، ألا ترى أنهم قالوا : أُسراء فشبّهوه بظُرفاء ، كما قالوا في جمع قتيل : قُتلاء ... ووجه من قال أُسارى أنه شبّهه بكُسالى ؛ وذلك أنّ الأسير لمّا كان محبوسًا عن كثيرٍ من تصرفه ، للأسر كما أنّ الكسلان محتبسٌ عن ذلك لعادته السيئة ، شُبّه به ، فقيل في جمعه أُسارى كما قيل كُسالى وأجري عليه هذا الجمع ؛ للحمل على المعنى ... فهذا يصلح منه أنّ الأصل في فعيل الذي يراد به مفعول أن يجمع على فَعْلَى)) [١١] ، فكلمة أسير على وزن فعيل تُجمع ثلاثة جموع: (أَسْرى) على وزن فَعْلى ، و(أُسارى)على وزن فُعالى ، و(أُسراء) على وزن فُعلاء ، والأقيس منها – في نظرهم – (أسرى) ؛ لأنّ الأصل عندهم في القياس ما كان على فعيل بمعنى مفعول مثل قتيل بمعنى مقتول ، يُجمع على (فعلى) فيقولون : قتلى ، وأسرى ، ومن قال (أُسارى) فهو محمولٌ على معنى كُسالى ،وهو أقيسُ أيضًا ممّن جمعه على أُسراء ، لأنه محمول على لفظ ظُرفاء .

والناظر في مدوّنات المتقدّمين لا يفوته التباينُ الواضحُ في استعمالهم لهذا المصطلح ، فإذا كان عندهم الأقيس هو الأكثر استعمالا واطّرادًا في مواضع كثيرة ، فلا مانع لديهم من إطلاقه على ما هو أقلّ استعمالا ، قال ابن درستويه : ((وأما قوله : رهنت الرهن ، فمعناه أثبته عند المرتهن ، ووضعته ، وفيه

لغتان : إحداهما بغير ألف ، وهو أشهر وأكثر استعمالًا ... والأخرى : أرهنته بألف والعامة مولعة بها ، ولا تعرف غيرها، وقولهم أقيسُ ، وإن كان أقلَّ استعمالًا)) [١٢] ، وقال الشهاب الخفاجي : ((فإن قلت: الضمُّ هو أكثر لشيوعه في نحو رُجولية وطُفولية وعُبودية وغيرها ، فكيف يكون الفتح أفصح منه ، قلت : قال المرزوقي في شرح الفصيح : الضمُّ في هذه أكثر، وحكى الفتح في النَصوصية والخَصوصية والحَرورية بمعنى الحرية ، لكنّ الفتح هو المستفصح في هذه الأحرف الثلاثة ، ولا يُمتنعُ أن يكون الأقيس أقلَّ استعمالًا ، فلا يُستفصح)) [١٣] .

وقد تستوقف علّة الحكم بالأقيس بعض النحويين ، ومن ذلك مسألة إعمال المصدر عندهم ، فالأكثر أن يعمل مضافًا ، والأقيس أن يعمل منوّنًا مجرّدًا من الاضافة و(أل) ، والقليل أن يعمل محلّى ب(أل) ، والعلة في الأقيس هي شبهه بالفعل ؛ لأنه نكرة والفعل أيضًا نكرة ، يقول ابن هشام : ((إنّ عمل المضاف أكثر ، والمنوّن أقيس ؛ وكان ذلك لأنّه شبيهٌ بالفعل بتنكيره ، وفيه نظر ؛ لأنّ فيه التنوين)) [١٤] ، ويُثير الحازمي سؤالًا في شرحه لنصّ ابن مالك حول حكمهم على المضاف بالأكثر مع كونه أقرب الى الاسم ، وعلى المنوّن المجرّد بالأقيس مع كونه أقرب الى الفعل ، والعلة عندهم في عمل المصدر هي شبه الفعل ، فكيف لا يكون الأقيس ، هو الأكثر، فيقول : ((فإعمال الأول أكثر الذي هو المضاف ... والثاني: أقيسُ المجرّد ، أقيسُ لماذا ؟ قالوا : لأنه – والعلّة عندهم – إنّما أُعمل المصدر لمشابهته الفعل ... ومعلوم أن (أل) والإضافة من خصائص الأسماء كلّما تجرّد منها ازداد قُربه بالفعل، لأنّ الفعل في قوّة النكرة ، بل في معنى النكرة وكذلك المجرّد هو نكرةٌ ، حينئذٍ إذا أُضيف ، التبسَ بما هو من خصائص الأسماء ، فأبعده الشبه ، وكذلك إذا حُلّي بأل نقول اتّصل به ما هو من خصائص الأسماء ... وإن كان الأصل في المجرّد ، هو الذي يكون أكثر ، لكن سُمع من جهة نقل العرب إعمال المضاف أكثر من المجرّد مع كون المجرّد أقيس من المضاف، لأنّ الأصل في المضاف أن لا يعمل ، وإن عمل فعمله يكون قليلاً وضعيفًا، لأنّه تلبّسَ به خصائص الأسماء ، وكذلك المحلّى بأل الأصل فيه أن لا يعمل ... وهذا يدلّ على أنّ التعليل بالمشابهة فيه ضعفٌ ،لأنه سُمع إعمال المضاف أكثر من إعمال المجرّد ، والمضاف هذا ليس فيه شبهٌ بالفعل ، لأنه بعيد عن الفعل بالإضافة)) [١٥] ، وقال أيضًا : ((والمجرّد هذا أقيس ، وهو أقلّ من المضاف ، وأقيس يعني : الأصل أن يكون أكثر عملاً من المضاف ؛ لأنّه إذا جُرِّدَ من (أل) والاضافة ، ابتعدَ عن الاسماء، فلم يتّصل به ما يُبعده ، أو يُضعف شبهه بالفعل ، ولذلك نقول هذه العلة فيها نظرٌ)) [١٦] ، ولذلك يقترح الحازمي علّة أخرى ، لكي تتّسق الأمور ، ويُصبح المجرّد المنوّن ، هو الأقيس ، فيقول : ((إنّ تعليل النحاة بأنّ المصدر إنّما أُعمل لمشابهته للفعل فيه ضعفٌ ، بل الصواب أنّه أصلٌ للفعل ، وعلى كلٍّ هو سماعيٌّ)) [١٧] . ومن الطريف حقًّا في هذه المسألة أيضًا في حكمهم بالأقيس أن نجد ما هو أقيس عند فريق من النحويين ، يكون ممتنعًا عند فريق آخر ، ولا أصل لقياسٍ له ، فالمجرّد المنوّن يعمل عند البصريين بالعلّة المذكورة ، في حين أنّ عمله ممتنعٌ عند

الكوفيين ، قال الحازمي معترضًا : ((والمجرّدُ أجازه البصريون ، ومنعه الكوفيون إذا كان مجرّدًا ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب ، فهو عندهم بفعل مضمر يدلّ عليه المصدر المذكور هذا إذا كان مجردًا ... هذا ليس بصحيح ،لأنّه جَوّزَ إعماله أولا : السماع ، سُمع إعماله مجردًا . وثانيًا :جُوِّز مع المضاف وكانت العلّة عند جماهير النحاة أنها مشابهة الفعل ، فالمجرّد من باب أولى ، وأحرى لذلك)) [١٨] .

وممّا يُشارُ إليه هنا أنّ الأقيس لم يكن قليلًا فحسب ، بل شاذًا في الاستعمال أحيانًا عندهم ، ولكنّ الأهمّ مطّردٌ في القياس ، قال المرزوقي : ((والمصائب جمع مصيبة ، وهي مفعلة ، وشُبّهت مدّتها بمدّة فعيلة وجُمعت جمعها ، والقياس مصاوب ، وقد جاء لكنّه في الاستعمال دون مصائب ، وهذا ممّا شذ في القياس أعني مصائب ، ومصاوب شاذّ في الاستعمال مطّردٌ في القياس)) [١٩] .

ولا مِرْية في أنّ الأقيس هو الأخفُّ من بين قياسين أو أكثر ، وهذا يتّضح في جُلّ نصوصهم ، يقول ابن جنّي : ((فإذا كان الأمر كذلك فهلّا كثُر أخفُّ الأثقلين ، لا أثقلهما ، فكان يكون أقيس المذهبين ، لا أضعفهما)) [٢٠] ، وقال السخاوي في إدغام القاف بالكاف في كلمة (طلَّقكّنّ) : ((وكان ابن مجاهد يُظهره ، ووجهه استثقال ثلاثة أحرف مضعّفة في كلمة ، وإدغامه أقيس ، لثقل الجمع ، وثقل التأنيث ، وإذا ثقل من وجهين ، فالأولى تخفيفه بالادغام)) [٢١] ، بيد أنّ ما يُثيرُ الغرابة أنّنا قد نجدهم يحكمون على الثقيل بأنه أقيس ؛ لأنّه أصل عندهم ، وهو ما اعترض عليه الدماميني في شرحه لنص صاحب التسهيل ، إذ قال في حركة ميم الجمع بعد الهاء المكسورة : ((وإذا كانت مكسورة كما قال المصنّف ، فكسر الميم باختلاس قبل ساكن نحو (بهم الأسباب) و(عليهم القتال) ، وبإشباع دونه ، أي دون الساكن المذكور نحو (فيهم إحسان) و (عليهم ظلاله) ، أقيس من ضمها قبل الساكن ؛ لثقل الخروج من كسر الى ضم ومن إسكانها قبل المتحرك ، لأنّ الصلة هي الأصل . وفي قوله : أقيسُ نظرٌ ، وإنّما حقّه أن يقول : أسهل ، وفي الثاني : أشهر)) [٢٢] .

ومن الغريب حقًّا أن يُعبّروا في نصوصهم عن أصلٍ ما أنّه أقيس ، وما يقابله من قياس بأنّه أشدُّ قياسًا ، ولا أدري بعدُ ما الفرق بين ما هو أقيسُ ، وأشدُّ قياسًا ، وكلاهما يستعملان في التفضيل ، أو الترجيح ؟! ، قال ابن يسعون :((ويُقال اللَّيان ، واللِّيان بفتح اللام وكسرها ، والفتح أكثر استعمالا ، وأشدُّ قياسًا ، والكسرُ أقيسُ ، إذ ليس في المصادر فَعلان بفتح الفاء وسكون العين إلا اللَّيان في من فتح اللام والشنْآن في من أسكن النون ، وهما نادران)) [٢٣] .

من هنا أرى أنّ الأقيس : هو فعلٌ إجرائيٌّ يلجأ إليه اللغوي ؛ لترجيح قياسٍ من بين قياسين أو أكثر بما يتماشى مع قوانين العربية ، وقواعدها التي اجترحوها ؛ لحصر هذه اللغة وتقنينها ؛ لغرض إظهار براعته في القياس ، والمقايسة . بيد أنّ هذا الإجراء قد يتخلّف عن الشيوع والكثرة ، فيكون قليلًا ، بل شاذًّا ، وقد يكون ثقيلًا ، فيخرج عن الخفّة ، وقد يكون تعبيرًا لمجرّد التعبير ، وقد يكون الأقيس ،

والمقيسُ كلاهما ، لا قياس له في الأصل على ما سيتّضح في قابل البحث ، والأهمُّ في ذلك هو تحقيق الانسجام مع أصولهم اللغوية .

أمّا عن **تأصيل استعمال مصطلح (الأقيس)** ، فقد استعمله متقدّمو النحويين بمعنى الترجيح بين قياسين ، أو أكثر ، فابن أبي إسحاق معروف عنه أنّه ((أوّل من بعج النحو ، ومدّ القياس والعلل ... وأنّه كان أشدّ تجريدًا للقياس من أبي عمرو)) [٢٤] على ما نقل لنا ابن سلّام ، فالأخير – وأعني به أبا عمرو بن العلاء- وإن استعمل القياس في نحوه ، إلا أنّه لم يبلغ مبلغَ ابن أبي إسحاق في تجريده للأقيسة ، والترجيح بينها ، وتستدل د. منى الياس على ترجيحه بما ((أُثر عنه من وجوه القراءة أنّه كان يقرأ (هُدَيّ ، وعُصَيّ ... وما شاكل ذلك ، وهذه لغة معروفة لهذيل يقلبون ألف المقصور إذا أُضيفت الى ياء النفس ، ياءً ، ويدغمونها فيها ، ويظهر أنّ ابن أبي إسحاق إنّما لزم هذه اللغة في قراءته ؛ لأنّه كان يراها أقيس ، وكأنّه لما رأى الواو الساكنة إذا ما وليتها ياء ، قُلبت ياءً ، وأُدغمت في الياء الثانية ، جعل هذا قانونًا مطّردًا يشمل حروف المد جميعًا إذا ما وليتها ياء)) [٢٥] ، وهي ترى أنّ ابن أبي إسحاق قد ائْتَمَّ في هذا الباب ((بشيخه نصر بن عاصم ، فإنّ نصرًا كما تفيد بعض أخباره كان ربّما أخذ بهذا المنحى ، وقد تكون بعض توجيهاته هي التي أنبهت ابن أبي إسحاق الى هذا الطريق ... فابن أبي إسحاق سارع الى الحكم – فيما يظهر – بأنّ لغة هذيل التي أُشير إليها آنفًا ، أقيس من سواها ، على حين تنبّه العلماء من بعده الى أنّ الألف وإن شاركت الواو في المد ، فإنّها تباين أُختيها من وجوه أخرى ، ومن ثمّ كان لها من الأحكام ما تنفرد به عنهما)) [٢٦] . ويُعدُّ الخليل بن أحمد من أوائل النحويين الذين صرّحوا بمصطلح (الأقيس) وهو يفيد به معنى الترجيح ، وذلك في جمع (شفة) على (شَفَهَات ، وشَفَوَات) ، إذ قال في ((باب الهاء والشين والهاء : الشَّفَةُ حُذفت منها الهاء ، وتصغيرها شُفَيْهَةٌ ، والجميع : الشِّفاهُ ، وإذا ثلّثوا قالوا : شَفَهَات ، وشَفَوات ، الهاءُ أقيسُ ، والواو أعمُّ ؛ لأنّهم شبّهوها بالسَّنوات ، ونقصانها حذف هائها)) [٢٧] ، فالشفهات أقيس من الشفوات ؛ لأنّ الهاء فيها أَصل لامها ، وإن كانت الشفوات أعمّ منها .

أمّا سيبويه فقد استعمل المصطلح بكثرة ، فهو يرى مثلًا أنّ النَّصارى في جمع نصران ، أقيسُ من قول الخليل في أنّها جمع نصريّ ، إذ قال : ((وأمّا النّصارى فإنّه جِماعُ نصريٍّ ، ونصرانَ ، كما قالوا : ندمانُ وندامى ، وفي مهريٍّ مهارى ، وإنّما شبّهوا هذا ببخاتيّ ، ولكنّهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من أُثفيَّةٍ ، وأبدلوا مكانها ألفًا ، كما قالوا : صحارى . هذا قول الخليل ، وأمّا الذي نوجّهه عليه فأنّه جاء على نصرانَة ؛ لأنّه قد تُكُلّم به في الكلام ، فكأنّك جمعت نصران كما جمعت الأشعث ومِسْمعًا ، وقلت : نصارى ، كما قلت : ندامى ، فهذا أقيسُ ، والأول مذهب ، يعني طرح إحدى الياءين حيث جمعتَ وإن كانت للنسب ... وأن يكون جمع نصرانَ أقيس ، إذ لم نسمعهم قالوا : نصريٌّ)) [٢٨] ، وقد نجده يُرجّح قول بني تميم على أهل الحجاز ، إذ يقول : ((وأمّا بنوا تميم فيرفعون على كل حال ، وهو

أقيسُ القولين ، فأمّا أهل الحجاز ، فإنّهم حملوا قولهم على أنّهم حكوا ما تكلّم به المسؤول ، كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان ، وسمعتُ عربيًا مرّة يقول لرجل سأله ، فقال : أليسَ قرشيًا ، فقال : ليس بقرشيًّا حكايةً لقوله)) [٢٩] ، وقد نلحظ عنده عبارة (أقيس الكلامين) ، إذ قال في إثبات الياءات ، وحذفها في الوقف على الفواصل ، والقوافي : ((وجميع ما لا يُحذف في الكلام ، وما يُختار فيه أن لا يُحذف ، يُحذف في الفواصل والقوافي ... وإثباتُ الياءات والواوات أقيسُ الكلامين ، وهذا جائزٌ عربيٌّ كثيرٌ)) [٣٠] . وعلى نهج سيبويه في استعماله للأقيس سار النحويون ممن جاء بعده ، كالمبرد ، والمازني ، وابن السرّاج ، وغيرهم [٣١] .

أمّا أبو علي الفارسي ، وهو المعروف بالقيَّاس على حدّ تعبير ابن سيده عنه[٣٢] ، فقد اتّسعَ كثيرًا في القياس ، واستعماله لمصطلح الأقيس ، ومن وَلَعِه به نجده قد بالغ في استعماله كثيرًا ، وقد مرّ بنا قوله: في جمع (أسير) على وزن فعيل ، فالأقيس عنده أن يُجمع على (أسرى) ؛ لأنّ ما كان على فعيل بمعنى مفعول يُجمع على (فَعْلى) ، وأيضًا يُجمع على (أُسارى) ، وهو أقيسُ من أن يُجمع على (أُسراء) ؛ لأنّ أُسارى تُحمل على معنى كُسالى ، وأُسراء تُحمل على لفظ ظُرفاء ، فكما نقول : ظريف – ظُرفاء ، نقول أيضًا : أسير – أُسراء [٣٣]، والحقّ أنّ (أُسارى) يمكن أن يكون جمعَ الجمعِ لأسرى ، ومن ثَمَّ لا مكان لهذه المبالغة في الترجيح بين الأقيسة ، والقول بالأقيس ، ثمّ الأقيس منها ، وقد نقل لنا الآلوسي عن الأزهري ذلك ، فقال : ((وعن أبي جعفر قرأ أيضًا أُسارى ، قال أبو علي : وقراءة الجماعة أقيس ، لأنّ أسير فعيل بمعنى مفعول ، والمطّردُ في جمعه على فَعْلى كجريح وجَرْحى... ولذا قالوا في جمعه على أُسارى ، أنّه على تشبيه فعيل بفعلان ، ككسلان وكسالى ... وقال الأزهري : إنّه جمع أسرى ، فيكون جَمْعَ الجمْعِ ، واختار ذلك الزجّاج)) [٣٤] ، وعلى طريقة أبي علي ، سارَ تلميذه ابن جنّي ، ويمكن لحاظ ذلك في مضارع ما كان على (فَعَل) اللازم ، والمتعدّي من مبالغته في استعماله للأقيس منها بقوله في قراءة الأعرج (نَحْشِرُهم) : ((هذا وإن كان قليلًا في الاستعمال ، فإنه قويٌّ في القياس وذلك أنّ (يَفْعِل) في المتعدي أقيسُ من (يَفْعُل) ، فضَرَبَ – يَضْرِب ، أقيسُ من قَتَلَ –يَقْتُلُ ، وذلك أنّ (يفعُل) إنّما بابها الأقيس أن تأتي في مضارع (فَعُل) كظَرُف– يَظْرُف ... ثمّ نُقلت الى مضارع (فَعَل) نحو يقتُل ويدخُل ؛ لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ... فكلما خالف الماضي المضارع كان أقيس ... فكما أنّ ضرَب –يضرِب أقيس من قَتَل –يَقْتُل ، فكذلك قَعَد –يَقْعُد ، أقيس من جَلَس –يَجْلِس)) [٣٥] ، والواقع أنّ هذه مبالغةٌ واضحةٌ في حصر الأقيس من هذه الأفعال من دون الاعتماد على غَلَبة الاستعمال ، وتحديد الأفصح منها ، وهو ما لا سبيل لتحديده ، قال الرُّعيني الأندلسي : ((واعلم أنّ الذي قرّرناه في مضارع (فَعَل) الصحيح من كونه يأتي على (يفعُل ، ويفعِل) ، ليس أحدهما أفصحَ من الآخر ، هو الصحيح ... وهما جاريان على السواء في الغَلَبة والكثرة ، والى هذا المذهب ذهب المبرد وثعلب ... ولا سبيل الى حصر ذلك فيُعلم أيُّهما أغلب وأكثر ، وذهب جماعة منهم

أبو زيد اللغوي أنّ ما كثُر استعماله على (يفعِل) بالكسر ، واشتهر فيه ذلك ، لم يجز فيه غير ذلك ، وأنّ ما كثُر استعماله على (يفعُل) بالضمّ ، واشتهر فيه ، لم يجز فيه غيره ... وما لم يشتهر فيه شيءٌ من ذلك ، جاز فيه الوجهان)) [٣٦] .

وممّا تجدر الإشارة إليه هنا أنّ شُرّاح المتون ، وأصحاب الحواشي ، والمحتجّين للقراءات القرآنية ، كانوا يقفون عند مصطلح الأقيس مستفسرين عنه ، وموضحين له ، ومن ذلك قول أبي علي الفارسي في بيان أقيس الكلامين عند سيبويه : ((فإن قلت فقد قال سيبويه : إثبات هذه الياءات والواوات أقيس الكلامين ... فإنّه يجوز أن يعني بقوله أقيس الكلامين ، القياس على الأصل المتروك ، والاستعمال على غيره)) [٣٧] ، وقال السيرافي في نصّ سيبويه حول حذف آخر الاسم الخماسي المصغّر ، أو حذف ما قبله : ((وقد عرّفتك أنّ الأقيس ، هو حذف الأخير دون الذي قبله)) [٣٨] وقال ابن يعيش تعقيبًا على نصّ الزمشري : بأنّ الأقيس في المطبقة إذا أُدغمت تبقية الإطباق : ((قال الشارح : فلمّا كان المتكلم مخيّرًا ، لم يُمتنع من الادغام ، وذلك اضبطْ دّلمًا بإدغام الطاء في الدال مع ترك الاطباق على حاله ... وهو الأقيس كما أبقيت الغنّة في النون ، وإنّما كان أقيس ؛ لأنّ المطبق أفشى في السمع)) [٣٩] ، وقال الحازمي في قول ابن مالك بالأقيس : ((وأقيس يعني : الأصل أن يكون أكثر عملًا من المضاف ...)) [٤٠] ، وقال الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني : ((قوله أقيس : أي أوفق بالقياس على الفعل ...)) [٤١] وقال أيضًا في تفسيره الأقيس :((قوله الأقيس : أي الأقوى قياسًا ...)) [٤٢] .

وممّا يُلحظ أنّ قولهم بالأقيس لم يأتِ منفردًا في كثيرٍ من الأحيان ، وإنّما يُكْتَنَفُ بوصفٍ ، أو أكثر يأتي بعده كقول سيبويه : أقيسُ وأكثرُ [٤٣] ، أو قوله : أقيسُ وأكثرُ وأعرفُ [٤٤] ، أو قوله : أقيسُ وأعربُ [٤٥] ، و قول الفارسي : أقيسُ وأشيعُ [٤٦] ، أو قوله : أقيسُ وأشبهُ [٤٧] وقول مكّي القيسي : أقيسُ وأحسنُ [٤٨] ، أو قوله : أقيسُ وأقوى [٤٩] ، أو قوله : أقيسُ وأولى [٥٠] ، و قول ركن الدين الأستراباذي : أقيسُ وأصحُّ [٥١] ، و قول الزبيدي : أقيسُ وأجودُ [٥٢] ، و قول أبي حيّان : أقيسُ وأقلُّ كِلْفَةَ [٥٣] ، و قول الشهاب الخفاجي : الأقيسُ الأغلبُ [٥٤] ، و قول الواحدي : الأقيسُ الأسرعُ [٥٥] .

وقد يُكْتَنَفُ بوصفٍ يسبقهُ ، كقول أبي علي الفارسي : الأشهرُ الأقيسُ [٥٦] ، وقول الأعلم الشنتمري : الأكثرُ الأقيسُ [٥٧] ، وقول المالقي : أوجهُ الوجوه وأقيسُها[٥٨] .

وممّا يُثير الانتباه أنّ ما يُقابل الأقيس وهو (المقيسُ به)، أو المرجَّحُ عليه ، قد ينعتونه بألفاظ لا تقلّ أهمية عن وصفهم الأقيس ، فهو أعمُّ عند الخليل [٥٩] ، وسيبويه يصفه بأنّه عربيٌّ كثيرٌ[٦٠] ، وأبو علي الفارسي يصفهُ بأنّه حَسَنٌ [٦١] ، وابن يعيش ينعته بالأفصح [٦٢] ، والأشهر والأبين عند غيرهم[٦٣] ، وقد يصفه أحدهم بأنّه أشدُّ قياسًا [٦٤] ، ولا ريب في أنّ مثل هذا الوصف لا فرقَ بينه ، وبين القول بالأقيس ! .

ثانياً: معاييرُ الحُكم بالأقيس ، ومسوّغاتُ القول به :

مرَّ بنا في صفحات خَلَت أنّ الأغلبَ الأعمَّ في حُكمهم بالأقيس يقوم على إجراء الترجيح بين قياسين ، والقياسان –في عرفهم– كلاهما حسنٌ في الغالب بيد أنّ الأقيس أرجحُ ؛ لمسوّغ ما ، يقول ابن السرّاج : ((قال المازني : وكلا القولين حسنٌ جميلٌ ، وقول أبي الحسن أقيس عندي)) [٦٥] ، ويبدو أنّ علّة الترجيح ، أو المعيار الرئيس في القول بالأقيس ، هو الرّدّ الى الأصول التي اجترحوها ؛ لتقنين هذه اللغة ، وهذا ما نلحظه في عللهم للقول بالأقيس ، نحو قولهم : ((قال سيبويه : إنّه أقيسُ ؛ لكونه الأصل في الادغام ، وهو قلب الأول للآخر)) [٦٦] ، ((والأولى قول سيبويه ؛ لأنّه أقيسُ على الأصول)) [٦٧] ، وقال ابن جنّي : ((وكلا القولين مذهب ، وقول الخليل أقيسُ وأجرى على الأصول)) [٦٨] ،وقول ابن يعيش :((لأنّ فيه ردًّا الى الأصل))[٦٩] ، من هنا فالردّ الى الأصول ، ومراعاة القواعد ، هو المعيار الأول ، والأكثر في الحكم بالأقيس عندهم . بيد أنّنا قد نظفرُ بمعايير وعلل أخر للحكم بالأقيس في نصوصهم ، يمكن إجمالها بالآتي :

١–**السماع** : يُعدّ السماع من المعايير المهمّة التي سوّغ بها النحويون حكمهم بالأقيس ومن أمثلة ذلك قول ركن الدين الأستراباذي في إعلال خطايا : ((عند سيبويه خطايئ ، فقلبت الياء همزةً فصار خطائئ باجتماع همزتين ، ثمّ عمل به ما عمل بمطايا حتى صار خطايا ... وأمّا خطايا عند الخليل ، فخطايئ ، ثم قلبت اللام الى موضع العين ؛ لئلا تجتمع همزتان ، فصار خطائي ، ثم حذفت الضمة عن الياء ، وقلبت الهمزة ياء مفتوحة ، والياء ألفًا ، فصار خطايا . وكلا المذهبين حسنٌ إلا أنّ مذهب سيبويه أقيس وأصحّ ؛ لما سُمِع من العرب الموثوق بعربيتهم (اللهمّ اغفر لي خطائئي) بتحقيق الهمزتين ، فلو كانت خطايا مقلوبة كما زعم الخليل لقيل خطائي بهمزة واحدة لا غير)) [٧٠] ، وقال ابن يعيش في علّة تبقية الاطباق في الحرف المطبق عند إدغامه : ((وهو الأقيسُ كما أبقيت الغنّة في النون ؛ وإنّما كان أقيس ؛ لأنّ المطبق أفشى في السمع)) [٧١] ، وقد يصفون المسموع بأنّه قليل ؛ لكنّه مقدّم على الأقيس ، قال الحازمي في إعمال (لا) عمل ليس ((وهذا قليل ... وهم مع ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياسًا على ما سُمِع ، فذهب سيبويه الى جواز الاعمال ، لكنّه قليل ، وذهب الأخفش والمبرد الى منع إعمالها ، وهو أقيس ... لأنه مهمل هذا الأصل فيه ، فالأصل فيه عدم العمل ، لكنّه سُمع في بعض الأشعار إعمال (لا) لكن بشروط ، وهو قليل، وليس هو كما النافية إذ لا حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، فحقّه الاهمال ، هكذا علله الأخفش ، والمبرد يمنع إعمالها وهو القياس ، لكنّ السماع هنا مقدّمٌ)) [٧٢] ، وقد يكون المسموع مقدّمًا ؛ لكثرته ، وقلة استعمال الأقيس ، قال الحازمي في حركة تاء المنادى المُعوّضة عن ياء المتكلم من نحو : يا أبتِ ((على كلٍّ هكذا سُمِع بالكسر ، والفتح وننطق بهما ... قدّم الكسر ؛ لأنه أكثر ، وإن لم يكن أقيس ، والفتح ثنّى به ؛ لأنه أقلُّ استعمالًا في لسان العرب)) [٧٣] ، والغالب في النحويين أنهم يرجحون الأقيس المتّصل بأصولهم على ما سُمِع ؛ لأنهم أهل قياس ونظر ،

قال أبو علي الفارسي : ((وزعم أبو الحسن أن قومًا يقيسون هذا الباب ويجعلونه مستمرًا ، وأنّ قومًا يقصرونه على ما سُمِع ، والقول الأول عندي أقيس)) [٧٤] ، في حين يقول القرّاء خلاف ذلك ، قال أبو عمرو الداني : ((وأئمّة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصحّ في النقل ، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ، ولا فشوّ لغة ؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة ، يلزم قبولها)) [٧٥]، وقد يصفون ما يقابل الأقيس، أي المقيسُ به بالشاذّ ؛ لكنّ السماع يُحسّنه ، قال الكرماني في فتح ، وكسر عين مضارع الفعل (حَسِب) ((وقُرِئ بالوجهين في القرآن ما كان من مضارع حسِب ، والفتح أقيسُ عند أهل اللغة ؛ لانّ الماضي إذا كان على فعِل كان المضارع على يفعَل ، والكسر شاذّ ، وهو حسنٌ لمجيء السمع به)) [٧٦] .

٢-**كثرة الاستعمال** : من الأمور المهمّة التي عوّلَ عليها النحويون في الحكم بالأقيس على كثير من المسائل اللغوية كثرة الاستعمال ، فطالما ارتبط الأمر لديهم بالترجيح بين قياسين ، وكلاهما حَسَنٌ وقويٌّ في القياس ، فقد نجد الأقيس منهما يسوّغونه بأنّه أكثر استعمالًا من الآخر ، قال أبو علي الفارسي : ((ولكن يُقاس على الأقيس ، وما هو أكثر))[٧٧] ، وقال في موضع آخر: ((من قال يا ابن عمَّ فحذف الياء من عمّي ، جعل ابن مع عمّ شيئًا واحدًا ، ثم أضافه الى نفسه ، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غلامَ غلامي) وإذا قيل : إنّ حذف الياء من يا ابن عمَّ ؛ لكثرة الاستعمال كان أقيسَ من أن يقال جعلا بمنزلة خمسة عشر، لأنه ليس في ابن عمَّ معنى الحرف ، فيلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر، لما فيهما من معنى الحرف)) [٧٨] ؛ لذلك قد نلحظ من النحويين من يستوقفه حكمهم على أصل ما بأنه أقيس من الآخر لكنّه –أي الأقيس– أقل استعمالًا منه ، إذ يرى أن الأصل في قولهم بالأقيس أن يكون أكثر استعمالًا ، قال الحازمي في إعمال المصدر : ((الأكثر فيه أنّه يعمل مضافًا ، وإذا حُلّي بأل ، فالأصل فيه أنه لا يعمل ، لكنه سُمع إعماله ، والمجرّد هذا أقيس ، وهو أقلُّ من المضاف ، وأقيس يعني الأصل أن يكون أكثر عملًا من المضاف ... لذلك نقول هذه العلّة فيها نظرٌ)) [٧٩] ، بيد أنّ قلّة الاستعمال لم تمنعهم من أن يصرّحوا بالأقيس طالما اتّسق الأمر مع أصولهم اللغوية وقواعدهم التي اجترحوها ؛ لحصر هذه اللغة ، قال الشهاب الخفاجي : ((فإن قلت: الضم هو أكثر لشيوعه في نحو رُجولية وطُفولية وعُبودية وغيرها ، فكيف يكون الفتح أفصح منه ،قلت: قال المرزوقي في شرح الفصيح : الضمُّ في هذه أكثر، وحكى الفتح في النَصوصية والخَصوصية والحَرورية بمعنى الحرية ، لكن الفتح هو المستفصح في هذه الأحرف الثلاثة ، ولا يمتنع أن يكون الأقيسُ أقلّ استعمالًا فلا يُستفصح)) [٨٠] .

وقد يعبّرون عن كثرة الاستعمال بالفِشُوّ ، قال ابن جنّي : ((ولستُ أدفع مع هذا أن يكون سقاية الحاجّ جمع ساقٍ ، وعمارة المسجد جمع عامر ... وأن يكونا مصدرَي سقيت ،وعمّرت أقيس ؛ لأنّ ذلك في اللغة أفشى)) [٨١] ، وقال في موضع آخر : ((وذلك أقيس ؛ لأنّ مأروط أفشى في اللغة من

مرطي، وكلاهما جائز ، والأول الاختيار)) [٨٢] ، وقد يُعبّرون عنه بالاطّراد ، قال أبو عمرو الداني : ((عن ورش عن نافع (ومحيايْ) موقوفة الياء قال داود : أمرني عثمان بن سعيد أن أنصبها مثل (مثوايَ) ، وزعم أنّه أقيس في النحو ... فدلّت حكاية هؤلاء المشهورين بالضبط والاتقان ... على أنّ رؤية ورش عن نافع أداءً وسماعًا ، هي الاسكان لا غير ، وأنّ الفتح اختيارٌ منه صار إليه ، لما ذكروه عنه من اطّراده في اللغة)) [٨٣] .

٣-**الأقوى قياسًا والأوفق:** قد يكون المعيار في الحكم على الأقيس -في عرفهم- هو النظر في أقوى القياسين ، قال الصبّان في محلّ حرف الجرّ المحذوف مع أنْ ، وأنّ ((إنّما اطّرد حذفُ حرف الجرّ مع أنْ ، وأنّ ؛ لطولهما بالصلة ...واختلفوا في محلّهما بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائي الى أنّ محلَّهما جرٌّ ... وذهب سيبويه والفراء الى أنّهما في موضع نصب ، وهو الأقيس ... أي الأقوى قياسًا)) [٨٤] .

وقد يكون المعيار في قولهم بالأقيس ، هو الأوفق في القياس ، قال الصبّان معقّبًا على صاحب الشرح في إعمال المصدر : ((قوله أقيس : أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل ؛ لأنّ تنكيره أشبه بالفعل من المضاف ، والمحلّى الموجود فيهما ، ما أبعد شبههما بالفعل ، وهو الاضافة و(أل) اللتان هما من خصائص الأسماء)) [٨٥] .

٤-**قوّة التعليل** : لا شكَّ في أنّ حكم النحوي بالأقيس على مسألة ما ، يكون مبنيًّا على قوّة التعليل ، واختيار العلّة الأقوى -في نظره -لاسيما إذا كانت العلّتان متكافئتين ، قال ابن جنّي في إعلال مَقُول ، ومَبِيع : ((فلهذه العلل المتكافئة ، قال أبو عثمان : وكلا الوجهين حسنٌ جميلٌ ؛ ولقوّة قول أبي الحسن قال : وقول الأخفش أقيس)) [٨٦] .

٥-**قِلّةُ المستكره** : من المعايير الواضحة لديهم في القول بالأقيس ، هو خلوّه من المكروه ، أو قلّة الكراهة فيه ، قياسًا بالمقيس به ، قال ابن جنّي : ((والذي رآه أبو علي من أنّ الياء في رَهْيَأ زائدة دون الهمزة ، مذهبٌ سديدٌ ، فإن قال قائلٌ هلّا جعل الهمزة زائدة ، وجعل الياء أصلًا ، فكانت الكلمة على هذا فَعْلَأ دون فَعْيل ، وإن كان هذان بناءين مفقودين في الأفعال ... لأنّه لو جعل الهمزة هي الزائدة دون الياء ، لاجتمع في قوله شيئان مكروهان ، أحدهما أن يكون في الأفعال مثل: فَعْلَأ بوزن دحرج ، والآخر : زيادة الهمزة غير أوّل ، وإذا ذهب الى أنّ الياء من رهيأ ، هي الزائدة ، فإنّما في قوله شيءٌ واحد مكروه ، وهو أنّ الفعل على فَعْيَل ، فليس في هذا القول شيء مكروه أكثر من أنّه على فَعْيَل ، وكلّما قلَّ المستكرهُ ، كان أقيس)) [٨٧].

٦-**الخِفَّةُ في الأداء** : قد تكون الخفّة ، والفرار من الثِقَل بالنظر الى كثرة الخفيف ، وقلّة المستثقل ؛ مسوّغًا للحكم على الأقيس ، قال ابن جنّي : ((فإذا كان الأمر كذلك فهلّا كثُر أخفُّ الأثقلين لا أثقلهما ، فكان يكون أقيس المذهبين لا أضعفهما)) [٨٨] ، وقال السخاوي في إدغام القاف بالكاف في كلمة

(طَلَّقَنّ) : ((وكان ابن مجاهد يُظهره ، ووجهه استثقال ثلاثة أحرف مضعّفة في كلمة ، وإدغامه أقيس ، لثقل الجمع ، وثقل التأنيث ، وإذا ثَقُلَ من وجهين ، فالأولى تخفيفه بالادغام)) [٨٩] .

٨-**الأظهرُ لفظًا** : قد يكون المسوّغ للقول بالأقيس ، هو الأظهر في اللفظ ، لا المعنى ، قال صاحب الكنّاش : ((وإذا كان المعدود مؤنّثًا ، ولفظه مذكرًا ، أو بالعكس ، جاز تذكير العدد وتأنيثه ، فنقول : ثلاث أشخص ، نظرًا الى المعنى ؛ لأنّ الشخص يطلق على المرأة أيضًا ، وثلاثة أشخص نظرًا الى اللفظ ؛ لأنّ لفظ الشخص مذكر. وكذلك عكسه أعني أن يكون المعدود مذكرًا ولفظه مؤنّثًا نحو : ثلاثة أنفس نظرًا الى المعنى ؛ لأنّ النفس تطلق على الرجل أيضًا ، وثلاث أنفس نظرًا الى اللفظ ، لأن لفظ النفس مؤنّث ، واعتبار اللفظ أقيس ؛ لأنّه أظهر ، ومن ذلك قوله تعالى : (خلقكم من نفسٍ واحدةٍ) ، والمراد آدم)) [٩٠] .

ثالثاً: مصاديقُ الحكم بالأقيس عند المتقدّمين :

ثمّة أصول نحوية وقواعد استند إليها المتقدّمون ، تُعدُّ مصاديقَ لحكمهم بالأقيس ، ويبدو أنّ هذه الأصول بُنيت على المعايير اللغوية والمسوّغات التي مرّ ذكرها في المطلب السابق ، وقد أحصيتُ منها الكثيرَ ، لكنّ المقام هنا يضيق بذكرها ؛ لذلك اقتصرتُ على إثبات أبرزها ، وما تردد ذكره منها ، وهي :

١- **الأقيسُ عند الادغام قلبُ الأوّل من الحرفين المدغمين الى لفظ الحرف الثاني ، لا العكس :**

ثمّة شكلان للقلب عند إدغام الحرفين المتقاربين : الأول : قلب الأول من الحرفين المدغمين الى جنس الحرف الثاني ، وإدغامه فيه ، وهو ما وُسِمَ بالأقيس عندهم ، ويعدّونه الأصل ، قال سيبويه : ((إنّه أقيس ؛ لكونه الأصل في الادغام ، وهو قلب الأول للآخر)) [٩١] ، وهو المطّرَدُ في نظرهم ، قال ابن يعيش : ((والصحيح الأول ؛ لأنّ المطّردَ إذا أريد الادغام ، قُلب الحرف الأول الى لفظ الثاني ... فإذًا الوجه الأول أقيس من الوجه الثاني)) [٩٢] . والثاني : هو قلب الحرف الثاني من الحرفين المدغمين الى جنس الحرف الأول ، ثمّ إدغام الحرف الأول في الثاني ، وهذا الوجه على ضعفه وشذوذه لديهم في القياس ، إلا أنّه كثيرٌ في الاستعمال ، قال ابن يعيش في صيغة (افتعل) ممّا كانت فاؤه أحد أحرف الاطباق: ((ومن العرب من يُبدل التاء الى ما قبلها ، فيقول : اصّبرَ ، ويصّبرُ ... كأنّ هؤلاء لمّا أرادوا تجانس الصوت وتشاكله ، قلبوا الحرف الثاني الى لفظ الأول ، وأدغموه فيه ، لأنّه أبلغ في الموافقة . ومن العرب من إذا بنى ممّا فاؤه ظاءً معجمة (افتعل) أبدل التاء طاءً غير معجمة ، ثم يُبدل من الظاء التي هي فاء طاءً ، لما بينهما من المقاربة ، ثم يدغمها في الطاء المبدلة من تاء (افتعل) ، فيقول : اطّهر حاجتي ، واطّلم ، والأصل اظْطَهرَ ، واظْطَلَمَ ... والصحيح الأول ؛ لأنّ المطّردَ إذا أريد الادغام، قُلب الحرف الأول الى لفظ الثاني ... فإذًا الوجه الأول أقيس من الوجه الثاني ، وإن

كان الثاني أكثر منه ... ويروى فيظّلم على حدّ اصّبر على الوجه الثاني ، وهو قلب الثاني الى لفظ الأول ، وإدغام الأول في الثاني ، وهو شاذٌ في القياس ، وإن كان كثيرًا في الاستعمال)) [٩٣] ، وفصّل صاحب الكناش في إدغام الذال بالدال مما كانت فاؤه ذالاً ، فقال : ((أمّا إدغامها فعلى وجهين ، أحدهما : أن تقول في مذدكر : مدّكر بدال مهملة مشددة ؛ لأن الأصل مذتكر ، فقلبت التاء دالا مع الذال ، فبقي مُذْدَكر بذال معجمة ، ثم دال مهملة ، فقلبت الأول الى الثاني ، وأدغمت الدال في الدال فبقي مُدَّكر. وثانيهما : عكسه كقولك مُذَّكر بذال معجمة مشددة ؛ وذلك بقلب الثاني الى لفظ الأول ، أعني بقلب الدال المهملة ذالاً، وإدغام الذال في الذال ، فيبقى مُذَّكر، ولكنّ الأقيس أن يدغم الأول في الثاني، أعني مُدَّكر بدال مهملة)) [٩٤] ، من هنا فالشكل الأول وهو الأقيس ، قلب الأول الى لفظ الثاني وإدغام الأول فيه ، كما في اظّلمَ ، و مُدَّكر، واللتان أصلهما اظْطَلَمَ ، ومُذْدَكر ، والثاني : قلب الثاني من المدغمين الى لفظ الأول ، وإدغام الأول في الثاني فتكون : اظّلمَ ، ومُدَّكر، ويرى الأعلم الشنتمري أنّ ما حصل في الشكل الثاني من الادغام ، هو قلبٌ موضعيٌّ للحرف الأصلي مكان الزائد ، والزائد مكان الأصلي ، أي أُبدلت الطاء مكان الظاء ، فصارت اظْظَلَم ، ومُذْذكر، ثم أدغمت الطاء في الظاء ، والدال في الذال بعد قلبهما الى لفظ الثاني ؛ حفاظًا على الأقيس ؛ لأنّ القلب الموضعي يُبقي على قاعدة الأقيس عندهم ، فصارت : اظّلمَ ، ومُذَّكر ، إذ قال : ((فلمّا أرادوا الادغام قلبوا الأصلي الى موضع الزائد ، والزائد الى موضع الأصلي ، ليُدغم الزائد فيه ، والأكثر الأقيس (مطّلم) بطاء غير معجمة ، لأنّ حكم الأدغام أن يدغم الأول في الثاني، ولا يُراعى فيه أصل ولا زيادة)) [٩٥] .

وما يلفت النظر أنهم لا يجيزون الادغام في الشكل الثاني – أي ما قُلب فيه الثاني الى لفظ الأول، وأُدغم الاول فيه – في كلمتين أي في المنفصل من الكلام ، كما أجازوه في كلمة واحدة من نحو : اظّلم ، أمّا عند اتصال تاء الضمير بالفعل من نحو خَبَطْتَ ، وفَرَّطْتُ ، وأَحَطْتُ ، فالأقيس عندهم على الأصل قلب الأول الى لفظ الثاني ، وإدغامه فيه ،فيكون : خبتَّ ، و فرّتَّ ، وأحتُّ ، بيد أنّهم سمعوا من العرب قلب الثاني للأول وإدغامه فيه ، فقالوا : خبطَّ ، وفرّطَّ ، وأحطُّ ، وقد أجازوا ذلك على تشبيه تاء الضمير ، بتاء افتعل ، قال ابن يعيش : ((ولا يجري المنفصل في ذلك مجرى المتّصل ، لا تقول في قبض تلك : قبطّلك ... لعدم لزومه ، وجواز الوقف على الأول ، وكذلك : قبضتُ لا يلزم فيه ذلك ؛ لأن التاء ضمير الفاعل ، وهو اسم قائم بنفسه غير الفعل حقيقة ، فلا تقول : قبضط ، ولا قبطُّ ، ومن العرب من يشبّه هذه التاء بتاء افتعل ، فيقول : قبضطُ ، وقبطُّ ، وهي لغة لبعض بني تميم)) [٩٦] ، واستدل ابن جنّي مع شيخه أبي علي بخمسة أدلة على شدّة اتّصال تاء الضمير بالفعل ؛ لتسويغ الأدغام ، فقال :

((أمّا قوله : وفي كلّ حيّ قد خبطَّ بنعمة ... فانّه أراد خبطتَ ، ولو قال خبتَّ ، لكان أقيس اللغتين ... ووجه شبه تاء فعلتُ بتاء افتعل أنها ضمير الفاعل ، وضمير الفاعل قد أُجري في كثير من أحكامه من الفعل ، مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة ؛ لشدّة اتصال الفعل بالفاعل، واستدلّ أبو علي على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة ، واستدللت أنا بخمسة أدلة أخر... فهذا كله يشهد بقوة اختلاط الفعل بالفاعل ، وإذا كان كذلك فمن هنا جاز تشبيه تاء فعلتُ بتاء افتعل حتى جاز لبعضهم أن يقول : فحصط برجلي ، وخبطَّ بنعمة قياسًا على اصطبر واطّلع فاعرف ذلك فانّه من سر هذه الصناعة)) [٩٧] .

وممّا يُثارُ هنا أنّ هذا الأقيس الذي قالوا به : وهو قلب الأول الى لفظ الثاني ، وإدغامه فيه من نحو: خبتَّ ، وفرّتَّ ، وأحتُّ ، يتضارب مع أقيس آخر قالوا به في مواضع أخر ، وهو تبقية الاطباق في الحرف الأول المطبق عند إدغامه ، فالأقيس عندهم فيها خبطَّ ، وفرّطَّ ، وأحطُّ ؛ حفاظًا على الاطباق في الأول ، فيُقلب الثاني وهو تاء الضمير الى لفظ الأول ، قال ابن يعيش : ((والأقيس في المطبقة إذا أدغمت تبقية الاطباق، كقراءة أبي عمرو (فرّطَّ في جنب الله) ... وهو الأقيس كما أبقيت الغنّة في النون ، وإنّما كان أقيس ؛ لأنّ المطبق أفشى في السمع)) [٩٨] ، وقال الخوارزمي في إدغام النون : ((ووجه إدغامها بغنّة أنّ الغنّة فضيلة فيها ، فلا يجوز إهدارها ، ولهذا كان الأقيس في المطبقة تبقية الاطباق)) [٩٩] ، ومن ثَمَّ نكون بين أقيسين : الأول يتعارض مع ذهاب صفة الاطباق التي أذهبوها عندما قالوا الأقيس : خبتَّ ؛ لأنّ الأقيس قلب الأول الى لفظ الثاني وإدغامه فيه ، والآخر يتعارض مع قلب الأول للفظ الثاني ، الذي أذهبوه عندما قالوا الأقيس خبطَّ ، ونحوها فقلبوا الثاني الى لفظ الأول ، وهو تاء الضمير وأدغموا الأول فيه .

لا شكَّ في أنّ هذا الأصل– أعني قلب الأول الى الثاني وإدغامه فيه– هو الأقيس بلحاظ اطّراده في أبنية العربية ، وشيوعه فيها ، بيد أنّ هذا الأصل قد يخرج عن هذه الأقيسية فلا يقلب الأول للثاني ، بل العكس وفقًا للمحددات الآتية [١٠٠] :

أ- **قوّة الحرف الأول وفضيلته** : فكلّما كان الأول من المدغمين قويًا ، وذا فضيلة ، فانّ الثاني لا مناصَ من أن ينصاع اليه ويدغم فيه ، ولا يجوز إدغام الأول في الثاني في هذا الحال بحسب الأقيس عندهم ؛ خشية ذهاب فضيلة الحرف ، نحو استمع ، فالسين لا تدغم بالتاء ؛ حفاظًا على فضيلة الصفير فيها ، وهي بلحاظ الموقعية تأتي أولاً ، فلا نقول : اتّمع ، وإنّما تدغم التاء في السين ، فنقول : اسَّمَعَ ، أي يُدغم الثاني في الأول ، وهو بلا شكّ خروجٌ على الأقيس .أما إذا كان الحرفان المدغمان متساويين بالقوة ، أو الفضيلة ، فيجوز قلب الأول الى لفظ الثاني و إدغامه فيه ، بحسب الأقيس –في نظرهم – ويجوز العكس ، أي

قلب الثاني الى لفظ الأول ، وإدغام الأول في الثاني ، كما مرّبنا في (اطّلم ، واظّلم ، ومدّكر ، ومذّكر) . ويطلق المحدثون على الأول : الادغام الرجعي أو المماثلة الرجعيّة : وهو ما كان الأول فيه من المدغمين متأثّرًا ، والثاني مؤثّرًا ، والشكل الثاني : الادغام التقدّمي أو المماثلة التقدّميّة : وهو ما كان الأول فيه مؤثّرًا ، والثاني متأثّرًا [١٠١] ، ويسمّي المستشرق برجشتراسر الأول منهما : الادغام المُدْبِر ، والثاني : الادغام المُقْبِل [١٠٢] ، فقوّة الحرف بلحاظ الموقعيّة ، لها بالغ الأثر في القول بالأقيس.

ب- **خِفَّةُ الحرف الأول من الحرفين المدغمين** : إنّ خفّة الحرف الاوّل من الحرفين المدغمين مدعاةٌ للخروج على الأصل الأقيس الذي حدّده المتقدّمون ، فلا يقلب الأول الخفيف الى جنس الثاني الثقيل، وإنّما العكس ، وهو ما يتماشى مع غرض الادغام ، وهو التخفيف ، نحو : سيّد التي أصلها سيْوِد، وقد قُلب الثاني الثقيل (الواو) الى لفظ الأول الخفيف (الياء) ، ثمّ أُدغمت الياء في الياء ، وفي ذلك خروجٌ على الأقيس عندهم . وقد يحدث مثل ذلك الادغام في الحروف الحَلْقية ، فانّ أقربها الى حروف الفم أخفّها أداءً ، وما كان ((أنزلها في الحلق أثقلها)) [١٠٣] ، نحو إدغام الحاء في العين في : اذبحْ عّتودًا ، قال الرضي ((وإنما قَلبتَ الثاني الى الأول في نحو : اذبحْ عتودًا ... مع أنّ القياس العكس ؛ لأنّ أنزلها في الحلق أثقلها... والمقصود من الادغام التخفيف ، فلو قلبت الأولى التي هي أخفُّ الى الثانية التي هي أثقلُ ؛ لمشت خفّة الادغام بثقل الحرف المقلوب اليه ، فكأنه لم يُدغم شيء في شيء)) [١٠٤] .

٢-**الأقيسُ أن يتبعَ الحرف الثاني الحرف الأول في حركته ، لا العكس** : ذكر المتقدّمون طريقتين في الاتباع الحركي بين الحروف المتجاورة ؛ لغرض تحقيق التوافق والمشاكلة بينها ، أو على حد تعبير سيبويه ليكون العمل من وجه واحد [١٠٥] ، وذلك بأن تتبع الضمّة الضمّة ، أو الكسرة الكسرة ، أو الفتحة الفتحة ، والطريقة الأولى لهذا الاتباع : وهي المُثلى عندهم أن يتبعَ الحرف الثاني الأول ، قال سيبويه : ((اعلم أنّ منهم من يحرّك الآخر لتحريك ما قبله ، فان كان مفتوحًا فتحوه ، وإن كان مضمومًا ضمّوه ، وإن كان مكسورًا كسروه ، وذلك قولك : رُدَّ ، وعَضَّ ، وفِرّ يا فتى)) [١٠٦] ، وقد وُصِفت بالأقيس ، قال ابن جنّي : ((إنّ أقيس الاتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول)) [١٠٧] . والثانية : أن يتبعَ الحرف الأول الثاني في حركته ، نحو: أُقتُل ، وأُدخُل حيث ضُمَّت همزة الوصل إتباعًا لضمّة عين الفعل ، قال ابن جنّي : ((تقول : مُدَّ ، وشُدَّ ، وشَمَّ ، وفِرّ ، فتتبع الثاني الأول ، فهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني في أُقتُل ، وأُدخُل)) [١٠٨] ، ويظهر أنّ للوصل أثرًا في الاعتداد بحركة هذا الاتباع من عدمه في (أُقتُل) ونحوها ؛ لأن همزته تسقط في وصل الكلام ، ومن ثمّ لا يُعتدُّ به ، في حين أنّ حركة الاتباع ثابتة في (مُدَّ) ، ونحوها ؛ ومن ثمَّ كان هذا مسوّغًا للحكم بأقيسية إتباع الثاني للأول ، ومع هذا فانّ هذا الاتباع

–أعني أُقتُل وبابه – لا يكاد يُعتدُّ به ؛ ((وذلك أن الوصل هو الذي عقد عليه الكلام واستمراره ، وفيه وجوهه ومقاييسه وأنت إذا وصلت سقطت الهمزة ، فقلت : فاقتُل زيدًا ، فادخُل يا هذا ، وليست كذلك ضمّة الدال في مُدُّ ، ولا فتحة الميم في شَمَّ ، ولا كسرة الراء في فِرّ ؛ لأنهنّ ثوابت في الوصل الذي عليه معقد القول ، واليه مفزع القياس والصوب ، فكان أنّ مُدُّ أقيسُ إتباعًا من أُقتُل)) [١٠٩] .

وممّا يلحظ أن الاتباع قد يحصل في كلمة كما مرّ ذكره في (مُدُّ) مما أتبع فيه الثاني الأول ، وبالعكس كما مُثّل في (أُقتُل) . وقد يحصل في كلمتين ، ومن ذلك ما قُرِئ به في قوله تعالى : ((الحمدُ لِله)) [١١٠] ، وما يلفت النظر أنّ الآية قُرِئت بطريقتي الاتباع ، إذ قُرِئت بالوجه الأقيس بإتباع الثاني (اللام) للأول (الدال) ، (الحمدُ لُله) ، وهي على حدّ تعبير ابن جنّي قراءة أهل البادية [١١١] ، وبالوجه الثاني : بإتباع الأول(الدال) للحرف الثاني (اللام) ، (الحمدِ لِله) ، وهي قراءة زيد بن علي (عليه السلام) ، والحسن البصري [١١٢] ، ويُرجِعُ ابن جنّي هذا الاتباع بطريقتيه الى أنّ هذا : ((اللفظ كَثُرَ في كلامهم ، وشاع استعماله ، وهم لما كثر في استعمالهم أشدُّ تغييرًا ...فلما اطّرد هذا ونحوه ؛ لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبّهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصار (الحمدُ لُله) كعُنُق ، وطُنُب ، و(الحمدِ لِله) كإبِل ، وإطِل، إلا أنّ الحمد لله بضمّ الحرفين ، أسهل من الحمد لله بكسرهما)) [١١٣] ، وإرجاع ابن جني هذا التغيير المناط بالاتباع بوجهيه في هذا اللفظ ؛ لكثرة الاستعمال له ما يسوّغه في الدرس الصوتي الحديث ، فهو يتّسق مع قانون التردّد النسبي ، حيث ((الكلمات الكثيرة التردّد في كل يوم ، تتعرض لتأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة ، أو كلمة أدبية ، أو كلمة خاصّة)) [١١٤] ، أمّا أن يكون الحمد لله بضمّ الحرفين ، أقيس من الحمد لله بكسرهما ، فيُرجعه ابن جنّي الى أنّ الأول سببٌ في إتباع الثاني ، وهو أسبق رتبةً من الثاني ، إذ قال : ((إذا كان إتباعًا فإنّ أقيسَ الاتباع أن يكون الثاني تابعًا للأوّل ؛ وذلك أنه جارٍ مجرى السبب والمسبب ، وينبغي أن يكون السبب ، أسبق رتبةً من المسبّب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال، كما نقول مُدُّ ...فتتبع الثاني الأول)) [١١٥] .

٣–**الأقيسُ إبدالُ همزة الوصل ألفًا عند التخفيف ، لا التسهيل** : يتّفق المتقدّمون على أنّ همزة الاستفهام –وهي همزة قطع مفتوحة –إذا دخلت على اسم أوّله (أل) التعريف –التي همزتها همزة وصل مفتوحة أيضًا– من نحو (الغلام ، والحسن) ، فللعرب في أدائهما مذهبان ، وقد قُرِئ بهما في السبعة ، الأول : إبدال أو قلب همزة الوصل ألفًا ، فتكون هكذا (آلغلام ، وآلحسنُ) . والثاني: تسهيل الهمزة بينَ بين : و ((معنى التسهيل أن تأتي بها بين الهمزة ، وبين حرف حركتها ، وتجعل الحركة التي عليها مختلسةً سهلةً بحيث تكون كالساكنة ، وإن لم تسكّنها)) [١١٦] ، وكان القياس في همزة الوصل سقوطها في درج الكلام بعد دخول همزة القطع عليها ، لأنّ بقاءها ((في الدرج خروجٌ عن كلام العرب ولحنٌ فاحش ، فلا تقل الإسم ، والإنطلاق)) [١١٧] ، لكنها أُبدلت ، أو سُهّلت –في عرفهم– ((لئلا يلتبسَ الاستخبار بالخبر ؛ لأنّ حركتي الهمزتين متّفقتان ، إذ هما مفتوحتان)) [١١٨] ، وصرّح المتقدّمون أن

الابدال ، وهو الأول من هذين المذهبين ، هو الأقيسُ ؛ وسوّغوا لذلك بعلّة صورية تُقرّبُ من حذف الهمزة في الوصل ، وهو الأصل عندهم ، قال ابن عقيل : ((آلغلامُ فعلَ ؟ إذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه (ال) ، فللعرب مذهبان قُرِئ بهما في السبعة ، أحدهما : إبدال همزة الوصل ألفًا فتقول : آلغلامُ ، فيلتقي ساكنان . والثاني : تسهيلها أي جعلها بين بين ، وإنّما أبدلوا أو سهّلوا ؛ دفعًا للالتباس بالخبر ، وكان القياس الحذف ؛ لتحرّك ما قبل همزة الوصل نحو : قالَ الغلام ، لكن فعلوا ذلك لذلك ، والابدال أقيسُ لزوال صورة الهمزة ، وأمّا التسهيل فهو كبقائها ، فانّها عند البصريين متحرّكة)) [١١٩] .

ثمّةَ مفارقةٌ أودُّ الوقوف عليها في قضية قولهم بالأقيس ، فالأقيس هنا قلب همزة الوصل ألفًا ، بقِبال تسهيلها وهو المقيسُ به –في نظرهم– وكلاهما : الأقيسُ ، والمقيسُ به ، لا قياس لهما أصلًا ؛ لأنّ القياس الحذف ؛ لتحرك ما قبل همزة الوصل على ما مرّ في نص ابن عقيل ، وقال الرضي ((لأنّ حقّ الهمزة الثانية–يعني همزة الوصل– كان هو الحذف ؛ لوقوعها في الدرج ، والقلب أقرب الى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهابٌ للهمزة بالكلية كالحذف)) [١٢٠] . وما يُسجّل أيضًا أن إبدال همزة الوصل ألفًا خلّفَ التقاءً ما بين ساكنين– في عرفهم – قال الرضي : ((فاذا قلبت الثانية ألفًا ، التقى ساكنان لا على حدّهما ، لأنّ الثاني ليس بمدغم في نحو : آلْحَسَنُ، ولا موقوف عليه كما شرطنا ... وإنما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة ؛ لئلا يلزمهم ما فرّوا منه من التباس الاستخبار بالخبر)) [١٢١] ويعنون بهذا الالتقاء ، التقاء الألف المبدلة من الهمزة مع لام التعريف الساكنة ، هكذا (أَلْغلامُ) ، وهو على غير حدّه كما قال الرضي ؛ لأنّه في درج الكلام ، ولم يكن الثاني منه مدغمًا كما في (ضالّين) .

إنّ قراءة هذا الإجراء الذي وصف بالأقيس عند المتقدّمين ، قراءة أخرى وفقًا لمعايير الدرس الصوتي الحديث ، تشير بوضوح الى أن ما حصل لم يكن إبدالا لهمزة الوصل بالألف ، بل لم يكن فيه إثبات لهمزة وصل أصلا في درج الكلام ، زيادة على عدم التقاء ما بين ساكنين ، بل هو سقوطٌ لهمزة الوصل في درج الكلام – وهو ما يتّسق مع أصلهم الذي عدلوا عنه وأعني به أنّ القياس حذف همزة الوصل في الدرج – وإطالةٌ لحركة همزة القطع ؛ لتُصبح فتحةً طويلة (= الألف) ، ومن ثمّ تكوّن مقطع مديد في درج الكلام صورته هكذا / ء ـَ ل/ ، وهو مقطع مكروه في درج الكلام ، ويمكن بيان ذلك عن طريق التقطيع الصوتي الآتي :

الأصل : أَلْغلامُ = / ء ـَ /ء ـَ ل/ غ ـُ / ... سقطت همزة الوصل مع حركتها في الدرج، ونقلت قاعدة المقطع الثاني (اللام) الى المقطع الأول لتشكّل قاعدة ثانية له ، هكذا :أَلْغلامُ = / ء ـَ ل/ غ ـُ /... ، ثمّ أُطيل النطق بالمصوّت القصير (الفتحة) ،ليُصبح فتحةً طويلةً (ألف)،هكذا : آلْغلامُ = / ء ـَ ل/ غ ـُ /... ، وقد أدّى هذا المصوّت الطويل دورًا معنويًّا في التفريق بين أسلوبي الاستفهام والخبر ، ولا سيما في القرآن الكريم فيما يعرف عند علماء التجويد باسم(مدّ الفَرَق) [١٢٢] ، إذ ورد في أربعة مواضع اثنان منها

تكرر في سورة الأنعام : ((آلذّكرين حرّم ...)) [١٢٣] ، والثالث في سورة يونس:((آلله أذن لكم ...)) [١٢٤] ، والرابع في النمل ((آلله خيرٌ ...)) [١٢٥] .

٤-**الأقيسُ قلبُ الواو المضمومة همزةً ، من الواو المكسورة** : يدخل هذا الهمز عند القدماء ضمن ما يعرف بالهمز الجائز ، ويعنون به جواز قلب الواو المضمومة ، أو المكسورة ، أو حتى المفتوحة ، همزةً ، أو الابقاء على أصلها في أول الكلمة ، والظاهر من نصوصهم أنّ همز الواو المضمومة أقيس من همز الواو المكسورة ، ومن ذلك قوله تعالى : ((ثُمَّ استخرجها من وِعَاءِ أخيه)) [١٢٦] إذ قُرِئت (وعاء) بضمّ الواو ، وكسرها ، فعلى قراءة نافع ، والحسن البصري (وُعاء) بضمّ الواو ، وعلى قراءة سعيد بن جُبير بكسرها (وِعاء) [١٢٧] ، قال ابن جنّي : ((قرأ سعيد بن جُبير (إعاء أخيه) بهمزة ، وأصله (وِعاء) فأُبدلت الواو –وإن كانت مكسورة –همزةً كما قالوا في وِسادة : إِسادة ... وهمز وُعاء بالضمّ أقيسُ من همز المكسور الواو ، فعليه يحسنُ ، بل يَقْوَى (أُعاء) أخيه ، ومثله (وإذا الرسلُ أُقِّتت) ، وقالوا في وجوه : أُجوه ...وقد هُمزت الواو المفتوحة ، قالوا: أَحد وأصله وَحد)) [١٢٨] ، ولم يذكر لنا ابن جنّي أقيسية ، أو أرجحية همز الواو المضمومة على همز الواو المكسورة ، بل اكتفى بوصفه بالحُسْنِ والقوّة ، والظاهر من نصوصهم اطّراد همز الواو المضمومة ، وهو مسوّغ لترجيحها على المكسورة ، قال أبو علي الفارسي : ((ومن أبدل منها الهمزة فلانضمام الواو ، والواو إذا انضمّت أولا في نحو وُجوه ، ووُعد ...تُبدل على الاطّراد همزة)) [١٢٩] ، ولا شكّ في أنّ ثِقَلَ الواو المضمومة ، كان مدعاةً لقلبها همزةً ؛ لأنهم ((كرهوا الابتداء بحرف ثقيلٍ محرّكٍ بأثقل الحركات)) [١٣٠] ، ويفسّرون ثقل هذا التتابع (وُ) بأنّه بمنزلة اجتماع واوين ، وهو ما يفرّون منه الى الهمز ، ولا سيما في أول الكلمة ، قال أبو علي الفارسي : ((الواو إذا انضمّت بمنزلة واوين اجتمعتا ، فأبدلت من أولهما همزة ، فأُقّتت نظير بنائك فَوْعَل من وعد إذا قلت أوعد)) [١٣١] .

أمّا الواو المكسورة ، وهي المقيسُ به هنا ، فيظهر من نصوصهم أنّها وإن كانت تقلب همزةً ؛ لثقلها ، إلا أنها أقلُّ ثقلا من الواو المضمومة ، قال الرضي : ((وإنّما جاء القلب في المكسورة أيضا – يقصد الواو–لأنّ الكسرة فيها ثِقَلٌ أيضا وإن كانت أقل من ثقل الضمّة ، فاستُثقل ذلك)) [١٣٢] ، وهي عندهم بمنزلة اجتماع واو وياء ، وهو أخفُّ عليهم من اجتماع واوين [١٣٣] ، ويبدو أنّ تماثل التتابعين أثقل من تباينهما فالتتابع (وُ) ، أثقل من التتابعين (وِ) ، و(وَ) ، وهو أمرٌ أثبتته الدراسات الصوتية الحديثة ، قال الطيّب البكّوش ((التماثل أثقل من التنافر ؛ لأنّ التنافر يمتاز عن التماثل بشيءٍ من التنويع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركيّة)) [١٣٤] ؛ ويسوّغون ذلك صوتيًا بأنّ ((التماثل يُحتّمُ التزام نفس الموضع عند النطق ... بينما يمثّل التباعد ضَرْبًا من التباين والتنويع النطقي)) [١٣٥] .

يظهر أنّ ثِقَلَ الواو المضمومة ، كان مدعاةً لاطّراد قلبها همزةً ، ومن ثمَّ لا غرابة بعد في حكمهم على همز الواو المضمومة بأنه أقيسُ من همز المكسورة ، أو حتّى المفتوحة ، قال سيبويه :

((وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّة ، كما يكرهون الواوين ، فيهمزون ... ومع ذلك أنّ هذه الواو ضعيفةٌ تُحذف و تُبدل ، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفًا أجلد منها ، ولمّا كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل وَناة ، وأَناة ، كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا ، حيث دخله ما يستثقلون، فصار الابدال فيه مطّردًا ، حيث كان البدل يدخل فيما هو أخفّ منه ... وليس ذلك مطّردًا في المفتوحة ، ولكنّ ناسًا كثيرًا يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة ، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا ؛ كرهوا الكسرة فيها ... فمن ذلك قولهم:إسادة، وإعاء)) [١٣٦] .

أمّا توجيه هذا القلب بحسب معايير الدرس الصوتي الحديث ، فيرجع الى ابتداء الكلمة بتتابع مكروه ، يمثّل مزدوجًا صاعدًا سواء أكان عنصره الثاني المصوّت القصير ضمّة (و ـُ) ، أو كسرة (و ـِ) ، إذ يتخلّص منه العربي بحذف أضعف عنصريه ، وهو نصف الصامت (الواو) ، ويُبدل مكانه صامتًا قويًّا، وهو الهمزة ، هكذا وُعاءُ =/ و ـُ /ع ـً / ء ـُ / ، و وِعاءُ =/ و ـِ /ع ـً / ء ـُ / ، يُحذف نصف الصامت الضعيف ويُبدل مكانه الهمز كصامت قويّ ، هكذا أُعاء =/ ء ـُ /ع ـً / ء ـُ / ، إعاءُ =/ إ ـِ /ع ـً / ء ـُ / . ولله درُّ سيبويه الذي أشار بوضوح –كما مرّ بنا– الى ضعف الواو وإبدالها بحرف أجلدَ منها ، فقال : ((ومع ذلك أنّ هذه الواو ضعيفةٌ تُحذف و تُبدل ، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفًا أجلدَ منها)) [١٣٧] .

٥–**الأقيسُ قلب الواو المتحركة ياءً عند التصغير ، لا إبقاؤها** : ذهب المتقدّمون الى أنّ ثمة حالتين للواو المتحركة في الاسم المكبّر سواء أكانت هذه الواو أصلية ، نحو : أَسْوَد ، أو زائدة نحو: قَسْوَر عند التصغير ، الأولى : وهي الأقيسُ والأجودُ عندهم قلبها ياءً ؛ مجانسةً لياء التصغير التي تسبقها ، ويبدو أنّ حكمهم بالأقيس ؛ طلبًا للخفّة التي يحقّقها الادغام ، فنقول : أُسَيِّد ، وقُسَيِّر بعد الادغام . والثانية : إبقاؤها على حالها ، فنقول : أُسَيْوِد ، وقُسَيْوِر ؛ والعلّة عندهم هي ثباتها في الجمع فنقول : أساوِد ، وقساوِر ، والتصغير والجمع عندهم من بابٍ واحدٍ ، قال المبرّد ((واعلم أنّ ما كانت فيه الواو متحرّكة في التكبير زائدة ملحقة ، أو أصلية ، فأنت في تصغيره بالخيار : إن شئت أبدلتَ من الواو في التصغير ياءً للياء التي قبلها ، وهو أجودُ وأقيسُ . وإن شئت أظهرت الواو كما كانت في التكبير متحرّكة ، وذلك قولك في أَسْوَد : أُسَيِّد ...فهذا الأصلي ، والزائدة تقول في قسور : قُسَيِّر ، وفي جَدْوَل : جُدَيِّل . وإن شئت قلت فيه كله : أُسَيوِد ، وقُسَيْوِر ، وجُدَيْوِل ؛ وإنما استجازوا ذلك لمّا رأوا التصغير والجمع على منهاج واحد ، وكان جمْعُ هذا إنّما يكون : قساوِر ، وجداوِل ... إلاّ أنّ القلب أقيسُ لما ذكرت لك)) [١٣٨] .

أمّا إذا كانت الواو غير متحرّكة في الاسم المكبّر ، نحو : عجوْز ، وعموْد ، فلا يكون فيها إلا القلب قال المبرد : ((فإن كانت الواو ساكنة في التكبير ، لم يكن إلا القلب ؛ وذلك لأنّ ما تحرّكت واوه ، الوجه فيه القلب ، ويجوز الاظهار لتحرّك الواو ، فلما كانت المتحركة الوجه فيها القلب ، لم يكن في الساكنة غيره ؛ وذلك قولك في عَجُوْز : عُجَيِّز)) [١٣٩] .

يبدو لي أنّ القدماء كانوا على طريق مستقيمة في تفريقهم بين الواو المتحرّكة ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، فالأولى تمثّل صامتًا من صوامت البنية ، فأَسْوَد تُصغّر على مثال جَعْفَر على وزن (فُعَيْعِل) كبنية رباعية ، فيُضَمُّ الأول ، ويفتح الثاني ، وتُزاد ياء التصغير ثالثةً ، ثمّ يُكسر ما بعدها ، فتكون (أُسَيْوِد) من دون قلب ، و (أُسَيِّد) بعد قلب الواو ياءً ، وإدغام ياء التصغير فيها . بيد أنّ الواو في نحو : عَجُوْز ، حركةٌ طويلةٌ بحسب معايير الدرس الصوتي الحديث ، وقد حُرِّكَت بها عين الكلمة ، ولا يمكن أن نتصور قلبها ياءً عند التصغير ، كما لا يمكن لنا أن نتصور إدغام ياء التصغير فيها ، وهي بهذا الحال – أعني حركةً طويلةً – بيد أنّ ما يُلحظ تحوّلها الى صامت بعد التصغير ، من هنا يكون السؤال مشروعًا عن طبيعة تخلُّقِ هذا الصامت الذي قال عنه القدماء أنه ناتج عن قلب الواو الساكنة المسبوقة بحركة من جنسها ياءً ، ثمّ إدغامها فتُصبح (عُجَيِّز) . يترجّح عندي أنّ ما حصل أحد أمرين الأول : أنّ بنية عَجُوْز طُبّقت عليها خطوات التصغير : بضمّ الأول ، وفتح الثاني ، وزيادة ياء التصغير ثالثةً ، ثمّ التقت الواو –الحركة الطويلة –بالكسرة التي تُزاد رابعةً ، فتخلّقَ عن ذلك مزدوج صورته هكذا: / ع ـُ /ج ـَ ي/ و ـِ /ز ـُ ن/ ، ثم حُذف أضعف عنصريه ، نصف الصامت (الواو) ، وعُوِض بمزدوج آخر ح نتيجة انتقال عنصره الثاني الى المقطع السابق عليه فصارت (عُجَيِّزٌ) ، هكذا = / ع ـُ /ج ـَ ي/ ي ـِ /ز ـُ ن/ . والأمر الثاني : أنّ البنية أُرجعت الى أصلها ؛ لأنّ الواو حركة طويلة حُرّكت بها عين الكلمة ، فأصلها (عجز) ، ثمّ طُبّقت عليها خطوات التصغير كبنية ثلاثية ، فصارت (عُجَيْزٌ) ، ثمّ تعرّضت الياء الى النبر (نبر التضعيف) ؛ حفاظًا على إيقاع الكلمة ، وتعويضًا عن المحذوف ، فصارت (عُجَيِّزٌ) ، ولله درُّ سيبويه الذي وصف الواو في(أُسيِّد) بالواو الحيَّة عند تصغير الرباعي ، وفي تصغير (عَجُوْز) بالميّتة ، فقال : ((واعلم أنّ أشياء تكون الواو فيها ثالثة ، وتكون زيادة، فيجوز فيها ما جاز في أَسْوَد ، وذلك نحو جَدْوَل ، وقَسْوَر تقول : جُدَيْوِل ، وقُسَيْوِر... وذلك ؛ لأنّ هذه الواو حَيَّةٌ ، وإنّما ألحقت الثلاثة بالأربعة ، ألا ترى أنك إذا كسّرت هذا النحو للجمع ، ثبتت الواو كما تثبت في أَسْوَد حين قالوا : أساوِد ... وأمّا واو عَجُوْز وجَزُوْر ، فإنها لا تثبت أبدًا ، وإنما هي مدّة تبعت الضمَّة ، ولم تجئ لتلحق بناءً ببناء ، ألا ترى أنها لاتثبت في الجمع عجائز ، فاذا كان الوجه فيما ثبت في الجمع أن يُبدل فهذه الميّتة التي لا تثبت في الجمع ، ولا يجوز فيها أن تثبتَ)) [١٤٠] .

٦–**الأقيسُ عند التصغير إرجاع المُبدل الى أصله ، لا إبقاؤه على المُبدل منه** : ثمّة مذهبان عند تصغير الاسم إذا كان على صيغة الافتعال ، الأول : وهو الأقيسُ ، وقد نُسب الى أبي إسحاق الزجّاج ، وهو إرجاع الواو ، أو الياء المُبدل منهما تاءً بعد حذف تاء الافتعال ، نحو : مُتَّعِد ، ومُتَّسِر ، ومُتَّزِن ،؛ وعلّة إرجاعهما الى الأصل ، هو حذف سبب الابدال وهو(تاء الافتعال) . والمذهب الثاني: هو مذهب سيبويه : إذ يرى فيه بقاء المُبْدَل على حاله من دون إرجاعه الى أصله ، وهو (التاء) ؛ لزوال العلّة بالتصغير ، فالتصغير قام مقام العلّة ، قال ابن يعيش : ((ومن ذلك مُتَّعِدٌ ، ومُتَّسِرٌ ، ومُتَّزِنٌ ، اذا

صغّرتها قلت : مُوَيْعد ، ومُيَيْسر ، ومُوَيْزن ، فعدت الى الأصل ؛ لأنّ مُتّعدًا من الوعد ،ومُتّزنًا من الوزن ، ومُتّسرًا من اليسر ، وإنما قُلبت الفاء تاءً منها ؛ لوقوع تاء الافتعال بعدها ، فاذا صغّرت ، حُذفت لكون الاسم بها على خمسة أحرف ، وإذا حذفت التاء ، عادت الواو والياء الى أصلهما ؛ لأنّ القلب إنّما جاء لأجل التاء ، هذا مذهب أبي إسحاق الزجّاج . ,أمّا سيبويه فلا يرى ردّها الى أصلها ويقول: مُتَيْعِد ، ومُتَيْزِن ، ومُتَيْسِر ؛ وذلك لأنّ قاعدة مذهبه أنّه اذا وجب البدل في موضع الفاء والعين ؛ لعلة ، ثم زالت العلّة بالتصغير ، لم يُغيّر البدل كأنّ التصغير قام مقام العلّة ، فمُتَّعِد بمنزلة مُغْتَسِل ، فاذا صُغّرت ، حُذفت تاء الافتعال ، وبقيت التاء الأولى على حالها ، والأول أقيسُ)) [١٤١] ، والناظر في كتاب سيبويه، يرى أنّ العلّة في عدم الرجوع الى الأصل والابقاء على التاء ، هي كراهة الواو والضمّة قبل التاء ، إذ قال : ((تقول في تحقير مُتَّلِج : مُتَيْلِج ... تحذف التاء التي دخلت لمُفتعل ، وتدع التي هي بدل من الواو ؛ لأنّ هذه التاء أُبدلت ها هنا ...ومثل ذلك مُتَّعِد ومُتَّزِن لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة أدؤُر ، وإنما جاءوا بها كراهية الواو والضمّة التي قبل التاء ، كما كرهوا واو أدؤُر والضمّة)) [١٤٢] . فعلى رأي سيبويه العلّة في عدم الرجوع الى الأصل (مُوَيْعِد ، ومُيَيْسِر ، ومُوَيْزِن) هو كراهة الواو أو الياء المتحركة المسبوقة بضمّة .

من هنا فانّ الأقيس بُنِيَ على أساس فكرة الأصل من دون الالتفات الى أنّ هذا الأصل يعود بهم الى ما فرّوا منه ، أي كراهة هذا التتابع (ـُ وَ) ، أو (ـُ يَ) ، وقد مرّ بنا في مكان من هذا البحث أنهم يفرّون منها الى ما هو أقيس ، والأقيس عندهم إبدالها همزةً ، أو تاءً ، فالأقيسُ هنا المبني على فكرة الرجوع الى الأصل يُوقع في مقيس آخر فرّوا منه الى ما هو أقيس ؛ لذا أرى أنّ فكرة سيبويه في الابقاء على المُبدل عند التصغير أبلغ سببًا ، ويُفترَضُ أن تكون هي الأقيس ؛ لمراعاتها الخفّة في الأداء بالتخلص من هذه التتابعات المكروهة أولًا ، وثانيًا : مراعاتها المنطوق الأدائي لهذه الكلمات ، لا الأصول المفترضة لها .

٧-**الأقيسُ عند تصغير الاسم الخماسي حذفُ الأخير ، لا الذي قبله** : ذكر المتقدّمون طريقتين لتصغير الاسم الخماسي ، الأولى : وتكون بحذف الحرف الأخير ؛ ((وإنما تحذف آخر الاسم ؛ لأنّ التحقير يَسْلمُ حتى يُنتهى إليه ، ويكون على مثال ما يُحقّرون من الأربعة)) [١٤٣] بمعنى آخر أنّ ترتيب التصغير يسلم بأربعة أحرف ، وذلك بضمّ الأول وفتح الثاني ، وزيادة ياء ساكنة ثالثةً للتصغير ، وكسر الرابع ، فيقولون في سفرجل ، وفرزدق : سُفَيْرِجٌ ، وفُرَيْزِدٌ على فُعَيْعِل ، وهذه الطريقة وصفوها بالأقيس ، قال السيرافي : ((وقد عرّفتك أنّ الأقيس ، هو حذف الأخير دون الذي قبله)) [١٤٤] . والطريقة الثانية : هي حذف ما قبل الأخير ؛ شريطة أن يكون من حروف الزيادة ، أو ما يشبه حروف الزيادة ، قال سيبويه ((وقد قال بعضهم : فُرَيزِقٌ ؛ لأنّ الدال تشبه التاء ، والتاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها ، فلمّا كانت أقرب الحروف من الآخر ، كان حذف الدال أحبَّ اليه اذا أشبهت حروف الزيادة وصارت عنده بمنزلة الزيادة ، وكذلك : خَدَرْنَق : خُدَيْرِق فيمن قال : فُرَيْزِق ، ومن قال فُرَيْزِد قال:

خُدَيْرِن)) [١٤٥] ، ولا يجوز أن يحذف حرف الزيادة ، أو ما يشبهه اذا لم يكن رابعًا في الكلمة ، قال سيبويه : ((ولا يجوز في جَحْمَرِش حذف الميم ، وإن كانت تُزاد ؛ أنّه لا يُستنكر أن يكون بعد الميم حرف يُنتهى اليه في التحقير ، كما كان ذلك في جُعَيفِر ، وإنّما يُستنكر أن يُجاوز الى الخامس ، فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يَرتدع ، فانما حذف الذي ارتدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد ؛ لأنّه منتهى التحقير وهو الذي يمنع المجاوزة فهذان قولان ، والأول أقيس)) [١٤٦] . وممّا يتّصل بتصغير الاسم الخماسي أيضًا : تصغير الخماسي الذي ثالثه ألف زائدة ، وآخره ألف تأنيث ، فالأقيسُ عندهم حذف الألف الزائدة ، لا التي لمعنًى ، قال المبرد : ((وإن كانت مع الألف –يعني ألف التأنيث–زائدةٌ غيرها ، حذفت أيتهما شئت ؛ وذلك قولك في حُبارى : حُبَيْرَى، وهو أقيسُ ؛ لأنّ الألف الأولى من حُبارى زائدة لغير معنى إلا للمد ، وألف حُبارى الأخيرة ، للتأنيث ؛ فلأن تبقى التي للمعنى أقيس)) [١٤٧]

٨–**الأقيسُ في الساكنين إذا التقيا تغييرُ الأوّل منهما ، لا الثاني** : ثمّة قاعدتان للتخلُّص من الساكنين ذكرها المتقدّمون اذا التقيا في درج الكلام ، الأولى : حذف الأول منهما ، وقد خصّوا ذلك بما كان الأول منهما حرف مد ، حركة ما قبله من جنسه ، قال سيبويه : ((هذا باب ما يُحذف من السواكن اذا وقع بعده ساكن ، وذلك ثلاثة أحرف الألف ، والياء التي قبلها حرف مكسور ، والواو التي قبلها حرف مضموم ، فأما حذف الألف ، فقولك : رمى الرجل ... وأمّا حذف الياء التي قبلها كسرة ، فقولك : هو يرمي الرجل ... وأمّا حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك : يغزو القوم)) [١٤٨] . والثانية : التحريك : ويكون فيما كان الأول منهما حرفًا صحيحًا ، وهي الطريقة الرئيسة في التخلص من التقاء الساكنين ، قال سيبويه : ((هذا باب تحريك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين ... حيث لم يكن ليلتقي ساكنان)) [١٤٩] ، لكنّ الساكن الثاني قد يُحرّك ويُترك الأول على لغة تميم في نحو (لم يلْدَه)، إذ حُرِّكت الدال دون اللام ؛ لوجود مانع ، وهو نقض غرض التخفيف المتمثّل بسكون عين الكلمة [١٥٠] . ويرى المتقدّمون أنّ التغيير الذي يلحق الأول منهما سواء أكان بالحذف ، أم بالتحريك ، هو الأقيس منهما ، فالتغيير مثلا بالحذف قد يلحق الأوّل ، أو الثاني ، بيد أنّ حذف الأول أقيسُ من حذف الثاني ، ومن ذلك إعلال اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوي ، أو اليائي نحو : مَقُوْل ، ومَبِيْع ، فعلى رأي سيبويه يُحذف الثاني منهما ، وهو دالُّ الصيغة واو(مفعول) ، وعلى رأي الأخفش يُحذف الأول منهما ،وهو عين الكلمة ؛ تماشيًا مع قاعدة التغيير التي وصفوها بالأقيس في حذف الأول من الساكنين ، قال ابن السرّاج : ((قال المازني : وكلا القولين حسنٌ جميلٌ ، قال : وقول أبي الحسن أقيس عندي ، وتقول في مفعول من القول (مَقُوْل)، وكان الأصل (مَقْوُول)، فنقلت الحركة فاجتمع ساكنان ، فحُذف أحدهما ، وبعض العرب يخرجه الى الأصل ، فيقول : مخيوط ، ومبيوع ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات ، لم يقولوا في (مَقُول): (مقْوُول) ؛ لثِقَلِ الواو)) [١٥١] ، وكذلك التغيير بتحريك الأول ، هو الأقيسُ ، قال الأزهري في ميم الجمع الساكنة : ((فاذا لقيتها ألف ولام ، كان الخفض أحبّ اليَّ ؛ لأنّه

أقيسُ في العربية أن يكون كل حرف منجزم بعده حرف ساكن أن يكون حركته الى الخفض)) [١٥٢] ، ويُرجع ابن إيّاز التغيير في الأول الى اطّراده فيه ، إذ قال : ((هذه قاعدة مطّردة في الساكنين اذا التقيا ، وجب تغييرُ الأوّل إمّا بحذف كما تقدّم ، أو بالتغيير نحو قامتِ المرأة ، ولم يقمِ الرجل ، قال أبو عثمان المازني : وكلا القولين حسنٌ جميلٌ ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أقيسُ من جهة قاعدة الحذف للأول إذا وليه ساكن ، ومذهب سيبويه أقلُّ كلفةً وعملاً)) [١٥٣] . لقد سوّغ الرضي هذه الأقيسية –وأعني به – التغيير الذي يلحق الأول من الساكنين لا الثاني ، سواء أكان بالحذف ، أم بالتحريك تسويغًا صوتيًّا دقيقًا ، فقال : ((إنما حُذف الأول إذا كان مدّة مع عدم اللَبْس ، وحُرِّك هو إذا كان غيرها نحو اضربْ اضربْ ، إلا مع مانع كما في لم يلْدَه ... لأنّ الثاني من الساكنين هو الذي يُمتنع التلفّظ به إذا كان صحيحًا ، والذي يُستثقل إذا كان الأوّل حرف لين ، وسبب الامتناع أو الاستثقال ، هو سكون الأول ، فيُزال ذلك إمّا بحذف الأول ... أو تحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأمّا أول الساكنين فانّك تبتدئ به قبل مجيء الثاني ، فلا يُمتنع سكونه ، أو يُستثقل)) [١٥٤] ، والواقع أنّ القدماء كانوا على حقّ في حكمهم بالأقيس على التغيير الذي يلحق الأوّل من دون الثاني ، ولا سيما في التحريك ، ؛ لأنّ الساكن الأول يُنطق به ، والمشكل في الساكن الثاني الذي لا يمكن أن ننطق به من دون تغييرٍ في الأوَل للوصول الى النطق بالثاني ، بما يتّسق مع النظام الصوتي العربي المبنيُّ على الانتقال من متحرّك الى ساكن .

إنّ التفسير الصوتي الحديث لما يُعرف عند المتقدّمين بحذف الساكن الأوّل كما في أمثلة سيبويه (رمى الكرة ، ويرمي الكرة ، ويغزو القوم) ، لا يعدو أن يكون تقصيرًا للحركة الطويلة التي تسبق الساكن الثاني من أثر تحقُّق (مقطع مديد) مكروه في وصل الكلام ، وليس التقاءً للساكنين كما ذهبوا ، قال بروكلمان : ((وفي المقاطع المغلقة لا تتحمّل اللغات الساميّة أصلا إلا الحركات القصيرة ، فاذا وجد في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق ، فإنّها تُقصّر)) [١٥٥] هكذا رمى الكرة=/ ر ـَ /م ـَ ل/ ك ـُ /ر ـَ ة/ ، المقطع الثاني (مقطع مزيد) ، يتم التخلّص منه بتقصير الفتحة الطويلة (الألف) ، الى فتحة قصيرة ، ومن ثمّ يتحوّل المديد الى (مقطع طويل مغلق)، هكذا رمى الكرة=/ ر ـَ /م ـَ ل/ ك ـُ /ر ـَ ة/ .

أمّا مَقْوُول ، ومَبْيُوع ، فانّ مقولة التغيير بالحذف للأوّل قد تحققت ، وهو ما يتّسق مع قولهم بالأقيس هنا ، والساكن الأول يمثل عين الكلمة (الواو ، أو الياء) ، أمّا حذف الثاني على رأي سيبويه فلا يمكن تحقّقه ؛ لأنّه دالُّ الصيغة ، قال د. عبد الصبور شاهين : ((إنّ اعتبارات الصيغة أثبت في بنائها من أصول الكلمة ، فاذا رأى الصرفيون أنّ الأصل مَقْوُول ، ومَبْيُوع وأنّ المحذوف هو الواو الثانية في الأولى ، والواو الثانية في الثانية –كان لنا أن نخالفهم في هذا التقدير ؛ لأنّ هذه الواو المحذوفة هي واو صيغة (مفعول) ، وبسقوطها لا تؤدي الصيغة وظيفتها ، ولذلك نرى أنّ المحذوف ، هو عين الكلمة الأولى في مَقْوُول ، والياء في مَبْيُوع ، ثم تبقى (مَقُول) كما هي دالّة على المفعولين ، وتقلب الضمة

الطويلة في (مَبُوع) كسرةً طويلةً ؛ تحقيقًا للمغايرة بين واوي الأصل ، ويائيّه ، فيقال : مَبِيع)) [١٥٦] ، وعلى هذا فالذي يحصل بحسب نظرية المقطع الصوتي هو حذف العنصر الأول من المزدوج الصاعد (نصف الصامت) ، وهو أضعف عنصريه في مقوُول=/ م ـَ ق/ وـُ ل/ ، ثم تنقل القاعدة الثانية من المقطع الأوّل الى المقطع الثاني ؛ لكي يتشكّل بها ، هكذا : مَقُول=/ م ـَ / ق ـُ ل/ . وفي مبيوع تحذف الياء التي تمثل أضعف عنصري المزدوج ، فتكون : مبوع=/ م ـَ / ب ـُ ع/ ، ثمّ تقلب الضمّة الطويلة كسرةً لأجل المغايرة كما مرّ في نصّ د. شاهين ، فتكون مَبِيع=/ م ـَ / ب ـِ ع/ . أمّا ما كان الأول فيه حرفًا صحيحًا ، فيكون التغيير فيه بالتحريك ، وهو تحقق لمقطع مزيد في درج الكلام من نحو : اضرب اضرب=/ ء ـِ ض / رـِ ب ض/ رـِ ب / ، وهو مقطع مكروه في الوصل ، فيُتَخلّص منه بجلب مصوّت قصير من خارج البنية ، وفي الغالب ما يكون كسرةً ، فيُصبح المزيد مقطعين : قصير ، وطويل مغلق ، هكذا =/ ء ـِ ض / رـِ / ب ـِ ض/ رـِ ب / .

٩-**الأقيسُ أن يختصَّ الحرفُ في الدخول على أحد القبيلين: الاسم ، أو الفعل ، لا كليهما** : قسّم النحويون الحروف تقسيمات متعددة ، ومنها قسمتها الى حروف عاملة ، وأخرى غير عاملة ، ويعنون بالأخيرة المهملة ، وهي التي لا تُحدث أثرًا إعرابيًا عند دخولها على اسم ، أو فعل ؛ واشترطوا في الحروف كي تعملَ أن تكون مختصّةً بالاسم ، أو بالفعل ، كحروف الجرّ فإنها مختصّة بالأسماء ، وحروف الجزم فإنها مختصّة بالأفعال ، فإن دخل الحرف على كلا القبيلين ، ولم يختصّ بالدخول على أحدهما ، بَطُلَ عمله- في عرفهم – وإن أحدث أثرًا إعرابيًا ، ومن هذه الحروف (ما) النافية التي تدخل على الاسم والفعل ، التي شبّهوها بحرف الاستفهام (هل) في الدخول على كليهما ، وقد صنّفوها بلحاظ العمل الى: (ما) التميمية ، وهي المهملة ، و(ما) الحجازية وهي العاملة عمل ليس ، والمشابهة لها في النفي ، قال سيبويه : ((وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا ، وهل ، أي لا يعملونها في شيء ، وهو القياس ؛ لأنّه ليس بفعل ، وليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار . وأمّا أهل الحجاز فيشبّهونها بليس ، إذ كان معناها كمعناها)) [١٥٧] ، وقد وصف النحويون لغة بني تميم-وهي المهملة- بأنّها الأقيسُ ، قال ابن مالك : ((لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) ، أقيسُ من لغة أهل الحجاز ، كذا قال سيبويه ، وهو كما قال ؛ لأنّ العامل حقّه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًّا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر ، ومختصًّا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم ، وحق ما لا يختص كما النافية ألاّ يكون عاملًا ، إلا أنّ شبهها بليس سوّغ إعمالها)) [١٥٨] ، وقال ابن الخشّاب : ((وتنقسم الى قسمين عامل ، وغير عامل ... والعامل منها كل حرف اختصّ بأحد القبيلين : الاسم ، أو الفعل ، فإن اشتركا في دخوله عليها ، بطُلَ أن يكون عاملًا ؛ ولهذا كانت لغة تميم ، ومن تابعهم من العرب في (ما) النافية من ترك إعمالها وإجرائها في الإهمال مجرى(هل) ، أقيس عند النحويين من لغة أهل الحجاز الذين شبّهوها بليس ، فأعملوها مع كونها مشتركة متردّدة في الدخول على الاسم تارةً ، وعلى الفعل تارةً أخرى ،

تردّد (هل))) [١٥٩] ، وقد عبّر ابن جنّي عن لغة بني تميم بأنها الأقوى قياسًا ، على الرغم من أنّ لغة أهل الحجاز أيسر استعمالا وأكثر ، فقال : ((ومن ذلك اللغة التميمية في (ما)هي أقوى قياسًا ، وإن كانت الحجازية أيْسر استعمالا ، وإنّما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كهل في دخولها على الكلام مباشرةً)) [١٦٠] .

والذي يلفت النظر أنّ الأقيس هنا لم يُراعَ فيه كثرة الاستعمال ، فعلى لغة أهل الحجاز ورد ت (ما) عاملة وبكثرة ، وهو ما يجب أن تُحمل عليه في الاستعمال ، قال ابن جنّي ((إلاّ أنّك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك ، فالوجه أن تحمله على ما كثُر استعماله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أنّ القرآن الكريم نزل بها)) [١٦١] ، وقد وصف أبو علي الفارسي قراءة من قرأ بالنصب على إعمال (ما) بأنها الأولى ، وقد وردت في القرآن الكريم ، ولها وجه من القياس ، إذ قال : ((قرأ عاصم في رواية المفضّل (ما هُنَّ أُمّهاتُهم) ، ولم يُختلف في ذلك أنّه نصب على لفظ حفص ، ووجه الرفع أنّه لغة تميم ، قال سيبويه : وهو أقيسُ الوجهين ، وذلك أنّ النفي كالاستفهام ... ووجه النصب أنّه لغة الحجاز ، والأخذ بالتنزيل بلغتهم أولى ، وعليها جاء قوله : (ما هذا بشرًا) ، ووجهه من القياس أن تدخل على الابتداء والخبر، كما أنّ ليس تدخل عليهما ، وهي تنفي ما في الحال ، كما أنّ ليس تنفي ما في الحال ، وقد رأيت الشبهين إذا قاما في شيء من شيء ، جذباه الى ما فيه الشبهان منه)) [١٦٢] ، من هنا أقول : أما كان الأجدر أن تُبنى هذه الأصول ، والقواعد النحوية على أساس كثرة الاستعمال ، وورودها في القرآن الكريم بكثرة ، لا على ما يقوله النحوي ، لاسيما وقد مرّ بنا تصريحهم بأنّ كثرة الاستعمال هو الوجه كما لحظنا قول ابن جنّي ، وقول أبي علي : الأخذ بالتنزيل هو الأولى ، وقد وردت فيه (ما) عاملة ، ومن ثمَّ يكون الأقيسُ ما ورد على لغة أهل الحجاز ، لا على لغة تميم [١٦٣]

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكن أن أوجزَ ما توصّلتُ إليه من نتائج بالآتي :

١- بدا لي أنّ (الأقيس) : إجراءٌ يلجأ إليه اللغويّ في أحايين كثيرة لترجيح قياسٍ من بين قياسين ، أو أكثر ، بما ينسجم مع مذاهب العربية ، وقواعدها ، بهدف إظهار قدرته المعرفيّة ، وبراعته اللغوية القائمة على القياس والنظر .

٢- تبيَّنَ أنّ قولهم بالأقيس على بعض الأصول اللغوية ، قد يكون تعبيرًا لمجرّد التعبير بهذا المصطلح ، ففي الوقت الذي يحكمون فيه على أصلٍ ما بأنّه (الأقيس) ، نجدهم يحكمون على ما يقابله في الأصل نفسه وهو (المقيسُ به) ، بأنّه أشدُّ قياسًا ، ولا مِرْيَةَ في أنّ التعبيرين بمعنى واحدٍ ، ومن ثمَّ لا مُرَجَّحَ ، ولا مُرَجَّحَ عليه . كما أظهرت أنّ (الأقيس) ، و(المقيس به) اللذين يقايسون بينهما في بعض الأصول اللغوية ، لا قياس لهما أصلاً في ذلك الأصل .

٣- بدا لي أنّ استعمال مصطلح (الأقيس) من قِبَل اللغويين قديمٌ قِدَمَ التأليف النحويّ ، إذ تمتدُّ جذور استعماله الى ابن أبي إسحاق الحضرميّ ، وأبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ،وسيبويه.

٤- كشفت هذه الدراسة عن التضارب في استعمالهم لمصطلح (الأقيس) بين أصلين لغويين في مثال واحد ، فالأقيس في (أحطْتُ) مثلاً الأصل فيه : قلبُ الأوّل من الحرفين المدغمين الى لفظ الثاني عند الادغام ، أي قلب الطاء تاءً ، وإدغامها في التاء ، فتكون (أحتُّ)، وهو يتضارب مع أصل آخر عبَّروا عنه بالأقيس أيضًا في موضع آخر في المثال ذاته ، والأصل هو : أنّ الأقيس بقاء الاطباق في حرف الطاء المُطبق عند ادغامه في التاء من (أحطْتُ) .

٥- كان لمعايير الدرس الصوتي الحديث- ولا سيما نظرية المقطع الصوتي- أثرٌ واضحٌ في تحديد الأقيس من غيره ، وتوجيه أصوله برؤيةٍ صوتيةٍ حديثةٍ ، تعمل على المقاربة بينها ، وبين ما قاله القدماء .

٦- أظهرت هذه الدراسة أنّ استعمالهم لمصطلح (الأقيس) لم يخضع لمحدّداتٍ معينة ، فالأقيس : هو الأكثر استعمالاً ، ولا مانع في أن يطلقوه على ما كان أقلَّ استعمالاً في موضع آخر ، والأقيسُ : هو الأخفُّ أداءً ، ولا يُمتنع في أن يُطلق على الأثقل أداءً في موضع آخر ، والأقيسُ : هو الفصيح ، ولا يُمتنع ألاّ يُستَفْصَحَ في مكان آخر ، والأهمُّ في ذلك أن يكون متّسقًا مع أصولهم اللغوية .

٧- بيّنت هذه الدراسة أنّ مصطلح (الأقيس) قد يُكتنفُ بمصطلحات أُخَر من مصطلحات الترجيح تسبقه مثل : الأجود الأقيس ، والأحسن الأقيس ، والأغلب الأقيس ، وغيرها ، أو تتلوه مثل : الأقيس الأشهر ، والأقيس الأكثر ، والأقيس الأصحّ ،وغيرها ؛ لغرض تقويته ، وإبراز دلالته .

٨- كشفت هذه الدراسة عن المعايير الرئيسة التي حملت اللغويين على القول بالأقيس ، وأظهرت مسوّغات الحكم به ، كالردّ الى الأصل ، والسماع ، وكثرة الاستعمال ، والخِفّة ، وقِلّة المستكره ، وغيرها .

٩- بيّنت هذه الدراسة تشبُّث المتقدّمين بأصولهم اللغوية التي حكموا عليها بالأقيس ، وإن كانت في واقعها (مقيسٌ بها) ، فهم وإن صرّحوا بأنّ الأولى في اعتبار الأصل وروده في القرآن الكريم ، فضلاً عن كثرة استعماله ، وما له من وجه في القياس ، إلاّ أنّ الأقيس عندهم هو ما يتّسق مع أصولهم وإن خلا من هذه الأمور .

الهوامش

١ – مقاييس اللغة : ٢١١/٤، مادة (عبط).
١– الصحاح :٣/ ٨٦٨ ، و٩٦٧– ٩٦٨ ، و ينظر : لسان العرب : ٦/ ١٨٦ ، مادة : (قوس) ، و(قيس) .
٢ – تكملة المعاجم العربية : ٨/ ٤٣٤ .
٣ – معجم الدوحة التاريخي للغة العربية : مصطلح :(الأقيس) .
٤ – ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٤/ ١٢٣–١٢٤ .
٥ – ينظر : جامع البيان في القراءات السبع : ٣/ ١٧٣ .
٦ – ينظر : المنصف : ١/ ٣٨ ، وشرح ابن يعيش : ٥/ ٥٤٧ .
٧ – ينظر : حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ١٣٣/٢ ، و : ٢/ ٤٢٨ .
٨ – ينظر : مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه : ٢٩٠ .
٩ – معجم المصطلحات الشرعية : مصطلح (الأقيس) .
١٠ – التكملة : ٧٢ (المقدمة) .
١١ – الحجّة للقراء السبعة : ٢/ ١٤٣–١٤٤ .
١٢ – تصحيح الفصيح : ١٩٢ .
١٣ – حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ٢٥٥/١ .
١٤ – حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك : ٧٤٨/١ .
١٥ – شرح ألفية ابن مالك للحازمي : ٧٧/٢–٧٨ .
١٦ – المصدر نفسه : ٧٨/٢ .
١٧ – المصدر نفسه : ٧٧/٢ .
١٨ – المصدر نفسه : ٢/ ١٦–١٧ .
١٩ – شرح ديوان الحماسة :١٨٧٧ .
٢٠ – الخصائص : ٣/ ١٨٤ .
٢١ – فتح الوصيد في شرح القصيد :١/ ٣٠٠ .
٢٢ – شرح التسهيل : ٢/ ٥٥–٥٦ .
٢٣ – المصباح لما أُعتم من شواهد الايضاح : ٣٣٠/١–٣٣١ .
٢٤ – طبقات ابن سلّام : ١٤–١٥ .
٢٥ – القياس في النحو : ١٣ .
٢٦ – المصدر نفسه : ١٣–١٤ .
٢٧ – العين : ٣/ ٤٠٢ .
٢٨ –الكتاب ٤١١/٣ .
٢٩ – المصدر نفسه : ٢/ ٤١٣ .
٣٠ – المصدر نفسه : ٤/ ١٨٥ .
٣١ – ينظرمثلا : المقتضب :٢/ ٢٥٥، ٢٦٢ ، و والمنصف : ٢٩١/١ ، والأصول في النحو :٢٨٣/٣–٢٨٤ ، و٣٥٩ ، ٣٧٩–٣٨٠ .

٣٢ – ينظر : المخصّص : ٥/ ٥ .
٣٣ – ينظر : الحجّة للفارسي : ٢/ ١٤٣-١٤٤ .
٣٤ – روح المعاني : ٥/ ٢٢٨ .
٣٥ – المحتسب : ٢/ ١٦٢ .
٣٦ – اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر :٦٣-٦٥ .
٣٧ – الحجّة للفارسي : ٦/ ٤٠٧ .
٣٨ – شرح السيرافي : ٤/ ١٩٢ .
٣٩ – شرح ابن يعيش : ٥/٥٤٧ .
٤٠ – شرح ألفية ابن مالك للحازمي : ٢/ ٧٨.
٤١ – حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٢/ ٤٢٨ .
٤٢ – المصدر نفسه : ٢/ ١٣٣ .
٤٣ – ينظر: الكتاب : ٤/ ١٨٥ .
٤٤ – المصدر نفسه : ٤/٤٢٣ .
٤٥ – المصدر نفسه : ٤/ ١٠٣-١٠٤ .
٤٦ – الحجّة للفارسي : ٥/ ١٥٧ .
٤٧ – المصدر نفسه : ٥/٣٨٧ .
٤٨ – الكشف عن وجوه القراءات وعللها :١/٧٧ .
٤٩ – المصدر نفسه : ١/ ٥٩ .
٥٠ – المصدر نفسه : ١/ ١١٩ .
٥١ – ينظر : شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي : ٢/ ٧١١ .
٥٢ – ينظر: تاج العروس : ١١/ ٣٦٧ .
٥٣ – التذييل والتكميل : ٣٦٧ .
٥٤ – حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ٥/٨٩ .
٥٥ – ينظر : التفسير البسيط : ٣/١٢٠
٥٦ – ينظر : الحجّة للفارسي : ٣/ ٩٣ .
٥٧ – ينظر : تحصيل عين الذهب : ٥٩٧ .
٥٨ – ينظر : الدرّ النثير : ٢٨٩ .
٥٩ – ينظر : العين : ٣/ ٤٠٢ .
٦٠ – ينظر: الكتاب : ٤/ ١٨٥ .
٦١ – ينظر : الحجّة للفارسي : ٢/ ٤٠٣ .
٦٢ – ينظر : شرح ابن يعيش : ١/ ٢٦٨ .
٦٣ – ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ١٢٣ ، والتفسير البسيط للواحدي : ٦/ ١١٢ .
٦٤ – ينظر : المصباح لما أُعتم من شواهد الايضاح : ١/٣٣٠-٣٣١ .
٦٥ – الأصول في النحو : ٣/ ٢٨٣-٢٨٤ .

٦٦ – المساعد على تسهيل الفوائد :٤/ ١٨٢ .
٦٧ – شرح كتاب سيبويه للرماني : ٣/ ٩٨٢ .
٦٨ – المنصف : ١/ ٢٩١ .
٦٩ – شرح ابن يعيش : ٤/٤٨١ .
٧٠ – شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي : ٢/ ٧١١ .
٧١ – شرح ابن يعيش : ٥/ ٥٤٧ .
٧٢ – شرح ألفية ابن مالك للحازمي :
٧٣ – المصدر نفسه : ١/٩٨ .
٧٤ – الحجّة للفارسي : ٤/ ٢٨٩ .
٧٥ – جامع البيان في القراءات السبع : ١/ ٥١ .
٧٦ – مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني : ١٢٣ .
٧٧ – المسائل الحلبيات : ٣٢٧ .
٧٨ – التعليقة : ١/ ٣٥٤ .
٧٩ – شرح ألفية ابن مالك للحازمي : ٢/٧٨ .
٨٠ – حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ١/٢٥٥ .
٨١ – المحتسب : ١/ ٤٠٣ .
٨٢ – المنصف :١/ ٣٨ .
٨٣ – جامع البيان : ٣/ ١٧٣ .
٨٤ – حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٢/١٣٣-١٣٤ .
٨٥ – المصدر نفسه : ٢/٤٢٨ .
٨٦ – المنصف : ١/ ٢٩١ .
٨٧ – المصدر نفسه :١/ ١١٠-١١١ .
٨٨ – الخصائص : ٣/ ١٨٤ .
٨٩ – فتح الوصيد في شرح القصيد :١/ ٣٠٠ .
٩٠ – الكناش في فنّي النحو والصرف : ١/٣٠٥ .
٩١ – المساعد على تسهيل الفوائد :٤/ ١٨٢ .
٩٢ – شرح ابن يعيش : ٥/ ٤٠٨ .
٩٣ – المصدر نفسه :٥/٤٠٦-٤٠٨ .
٩٤ – الكناش في فنّي النحو والصرف : ٢/٣٣٧ .
٩٥ – تحصيل عين الذهب : ٥٩٧ .
٩٦ – شرح ابن يعيش : ٥/ ٤٠٨ .
٩٧ – سر صناعة الاعراب : ١/٢٣٠-٢٣١ .
٩٨ – شرح ابن يعيش : ٥/ ٥٤٧ .
٩٩ – التخمير : ٤/٤٦٨ .

١٠٠ – ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣/ ١٨١ .
١٠١ – ينظر: الأصوات اللغوية (د. إبراهيم أنيس) :١٧٦–١٧٧ ، ودراسة الصوت اللغوي : ٣٧٩ .
١٠٢ – ينظر : التطور النحوي : ٢٩–٣٠ .
١٠٣ – شرح الشافية للرضي : ٣/ ١٨١ .
١٠٤ – المصدر نفسه .
١٠٥ – ينظر : الكتاب : ٤/ ١٤٦ .
١٠٦ – المصدر نفسه : ٣/٥٣٢ .
١٠٧ – المحتسب : ١/ ١١٢ .
١٠٨ – المصدر نفسه .
١٠٩ – المصدر نفسه .
١١٠ – الفاتحة : ٢ .
١١١ – ينظر : المحتسب : ١/ ١١٠ ، والخصائص :٢/١٤٧ .
١١٢ – ينظر : المحتسب : ١/ ١١٠ –١١١ .
١١٣ – المصدر نفسه : ١/١١١ .
١١٤ – دراسة التطور اللغوي :٣٧٥ .
١١٥ – المحتسب : ١/ ١١٢
١١٦ – شرح الشافية للرضي : ٣/٣٤ .
١١٧ – المفصّل : ٣٥٦ .
١١٨ – شرح الشافية للرضي : ٢/٣٤٨ .
١١٩ – المساعد على تسهيل الفوائد :٣/٣٣٧ .
١٢٠ – شرح الشافية للرضي : ٣/٣٤ .
١٢١ – المصدر نفسه .
١٢٢ – ينظر : قواعد التلاوة وعلم التجويد (د. فرج الوليد) : ١٤٧ .
١٢٣ – الأنعام : ١٤٣–١٤٤ .
١٢٤ – يونس :٥٩ .
١٢٥ – النمل : ٥٩ .
١٢٦ – يوسف : ٧٦ .
١٢٧ – ينظر : الإتحاف : ٢٦٦ .
١٢٨ – المحتسب ٢/ ٢٠ .
١٢٩ – الحجّة للفارسي : ٦/٢٣ .
١٣٠ – شرح الشافية للرضي : ١/ ١٤٨ .
١٣١ – التعليقة : ٥/١٦ .
١٣٢ – شرح الشافية للرضي : ٣/ ٥٦ .
١٣٣ – ينظر : الكتاب : ٤/٣٣٨ .

١٣٤ – التصريف العربي : ٥٩ .
١٣٥ – المصدر نفسه : ١٨٩ .
١٣٦ – الكتاب : ٣٣١/٤ .
١٣٧ – المصدر نفسه .
١٣٨ – المقتضب : ٢/ ٢٤٣-٢٤٤ .
١٣٩ – المصدر نفسه :٢/ ٢٤٤ .
١٤٠ – الكتاب :٣/٤٦٩-٤٧٠ .
١٤١ – شرح ابن يعيش : ٣/ ٤١٠ .
١٤٢ –الكتاب :٣/٤٦٤-٤٦٥ .
١٤٣ – المصدر نفسه :٣/ ٤٤٨ .
١٤٤ –شرح السيرافي : ٤/ ١٩٢ .
١٤٥ – الكتاب : ٣/٤٤٨ .
١٤٦ – المصدر نفسه: ٣/٤٤٨ –٤٤٩ .
١٤٧ – المقتضب ٢/٢٦١ .
١٤٨ – الكتاب :٤/ ١٥٦-١٥٧ .
١٤٩ – المصدر نفسه : ٤/١٥٢ .
١٥٠ – ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢/٣٥٠ .
١٥١ – الأصول في النحو : ٣/٢٨٣-٢٨٤ .
١٥٢ – معاني القراءات :١/١٢٤ .
١٥٣ – شرح التعريف بضروري التصريف : ٢٢٦ .
١٥٤ – شرح الشافية للرضي : ٢/٣٥٠ .
١٥٥ – فقه اللغات السامية :٤٣ .
١٥٦ – المنهج الصوتي : ٢٠٠ .
١٥٧ – الكتاب : ١: ٥٧ .
١٥٨ – شرح الكافية الشافية : ١/٤٣٦ .
١٥٩ – المرتجل في شرح الجمل : ١٦٨ .
١٦٠ – الخصائص ٣/ ١٢٥ .
١٦١ – المصدر نفسه .
١٦٢ – الحجّة للفارسي : ٦/٢٧٧ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، البنّاء ، شهاب الدين أحمد بن محمد ، (ت١١١٧ هـ) ، ط/٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٦م .
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ط/٣، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مط: محمد عبد الكريم حسّان، ٢٠٠٧م.
- الأصول في النحو ، ابن السرّاج أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)، تح :عبد الحسين الفتلي ، ط/٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ، الأندلسي أبو جعفر أحمد بن يوسف (ت٧٧٩ هـ)، تح :عبد الله النمري ، ط/١ ، السعودية ، ١٩٨٢م .
- تاج العروس / الزبيدي، أبو الفيض محمد بن عبد الرزاق (ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، (د.ت).
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان ، (ت٤٧٦ هـ) ، تح د. زهير عبد المحسن ، ط/١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٢م .
- التخمير ، شرح كتاب المفصّل في صنعة الاعراب ، الخوارزمي ، القاسم بن الحسين ، (ت ٦١٧ هـ) ،ط/١، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، الأندلسي ، أبو حيّان (ت٧٤٥هـ) ، تح: د. حسن هنداوي ،ط/١، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٧م .
- تصحيح الفصيح وشرحه ، أبو محمد عبدالله بن درستويه (ت٣٤٧ هـ) ، ط/١ ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٨م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيّب البكّوش ، تقديم : صالح القرمادي ، تونس ، ١٩٧٣م .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، أخرجه وصحّحه د. رمضان عبد التوّاب ، مط: المدني ، القاهرة ، ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه ، الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧ هـ) ، تح : عوض القوزي ، ط/١ ، مطابع الحسني ، الرياض ، ١٩٩٦م.
- التفسير البسيط ، الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد (ت ٤٦٨ هـ) ، ط/١ جامعة محمد بن سعود ، ١٤٣٠ هـ

- التكملة، الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد(ت٣٧٧هـ)، تح، كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ١٩٨١م.
- تكملة المعاجم العربية ، رينهارت دوزي ، ترجمة : محمد النعيمي ، ط/١ ، وزارة الثقافة والاعلام ، العراق ، ١٩٧٩م.
- جامع البيان في القراءات السبع ، الداني ، أبو عمرو ، ط/١ ، جامعة الشارقة –الامارات ، ٢٠٠٧م .
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك ، الأنصاري ، ابن هشام (ت٧٦١ هـ)، تح: جابر بن عبد الله السريّع ، ط/١ ، المدينة المنورة ، ١٤٤٠ هـ . الشهابي على تفسير البيضاوي
- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبَّان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الحُجَّة للقُرَّاء السبعة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط/١، دار المأمون للتراث ، بيروت، ١٩٨٤م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح: محمّد علي النجار، وآخرون ، ط/٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٢م.
- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.
- الدرُّ النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير ، المالقي ،أبو محمد عبد الواحد بن محمد ، (ت٧٠٥ هـ) ، تح : محمد الطيّان ، ط/١ ، مط: مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ٢٠٠٦م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، الآلوسي ،أبو الفضل شهاب الدين (ت١٢٧٠ هـ) ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٤م.
- سرّ صناعة الاعراب ، ابن جنّي ، أبو الفتح عمر بن عثمان ، (ت٣٩٢ هـ) ، تح: مصطفى السقّا ، ومحمد الزفزاف ، وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مط: البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٥٤م.
- شرح ألفية ابن مالك ، الحازمي ، أحمد بن عمر ، الكتاب محاضرات منزّلة على الرابط : https://shamela.ws/book/36130
- شرح التسهيل ، ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين ، (ت٦٧٢ هـ) ، تح : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي ، ط/١ ، هجر للطباعة والنشر ، (د.ت) .
- شرح التعريف بضروري التصريف ، ابن إيّاز ، (ت٦٨١ هـ) ، تح: د. هادي نهر ، ط/١ ، دار الفكر ، الأردن ، ٢٠٠٢م.

- شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي ،أبو علي أحمد بن الحسن (ت٤٢١ هـ) ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، تح: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٥م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، الأستراباذي رُكن الدين حسن بن محمد (ت٧١٥هـ) ، تح: د.عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط/١، مكتبة الثقافة الدينية ، ٢٠٠٤م .
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تح : عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي ، مكّة المكرّمة ، ١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه (جزء منه) ، الرمّاني ، علي بن عيسى (٣٨٤ هـ) ، ط/١، جامعة محمد بن سعود ، الرياض ، ١٩٩٨م .
- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، (ت٣٦٨ هـ) ، تح: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصَّل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت ٦٤٣ هـ)، تح : أحمد السيِّد سيِّد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، (د.ت) .
- الصِّحاح ، تاج اللغة وصِحاح العربية ، الجوهري إسماعيل بن حمّاد (ت٣٩٢ هـ)، تح : أحمد عبد الغفور عطّار ، ط/٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- طبقات فحول الشعراء ، الجمحي ، محمد بن سلّام، تح : محمود محمد شاكر ، دار المعارف ، ١٩٥٢م
- العين ، الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، تح : د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرّشيد ، بغداد ، ١٩٨٠ م .
- فتح الوصيد في شرح القصيد (شرح الشاطبية) ، السخاوي ، أبو الحسن علم الدين (ت٦٤٣ هـ) ، تح: أحمد عدنان الزعبي ، ط/١ ، دار البيان ، الكويت ، ٢٠٠٢م.
- فقه اللغات السّاميّة، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب، مط: جامعة الرياض، السعودية ، ١٩٧٧م.
- قواعد التلاوة وعلم التجويد ، د. فرج الوليد ، ط/٢ ، مط: ثامن الحجج ، قم المقدسة– إيران ، ١٤٣١ هـ .
- القياس في النحو ، د. منى الياس ، طم١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م .

- الكتاب، سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون ، ط/٢، دار الجيل للطباعة، القاهرة ،١٩٨٢م.
- االكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، القيسي ، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧ هـ)، تح : محيي الدين رمضان ، مط : مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٧٤م.
- الكناش في فنّي النحو والصرف ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل ، (ت٧٣٢ هـ)، تح: د. رياض الخوام ، ط/١ ، المكتبة العصرية للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، ط/٣، دار صادر، بيروت،١٤١٤ هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جنّي، تح: محمد عبد القادر عطا، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م.
- المخصّص، أبو الحسن علي إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ) تح: خليل أبراهيم جفال، ط/١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٩٦م.
- المرتجل في شرح الجمل ، ابن الخشّاب ، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت٥٦٧ هـ)، تح : علي حيدر ، ط/١ ، دمشق ، ١٩٧٢م.
- المسائل الحلبيات ، الفارسي ، أبو علي ، تح: د. حسن هنداوي، ط/١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تح: محمد كامل بركات ، ط/١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ .
- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ، ابن يسعون ، أبو الحجّاج يوسف ، تح: محمد الدعجاني ، ط/١ ، المدينة المنورة ، ٢٠٠٨م.
- مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه ، مريم محمد الظفيري ، ط/١ ، دار ابن حزم ، مصر ، ٢٠٠٢م .
- معاني القراءات الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، ط/١ ، مركز البحوث ، السعودية ، ١٩٩١م .
- معجم الدوحة التاريخي للغة العربية ، المركز العربي للأبحاث ، قطر ، ٢٠٢٥م .
- معجم المصطلحات الشرعية (منصة الجمهرة) ، الرابط : https://islamic-content.com/dictionary
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ، الكرماني ، أبو شجاع أحمد بن محمد (ت٥٦٣هـ) ، تح: عبد الكريم مصطفى ، ط/١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠١م.

- المُفَصَّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ، تح: د. خالد إسماعيل حسَّان، مراجعة: د. رمضان عبد التواب ، ط/١، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
- المنصف شرح كتاب التصريف ، ابن جنّي ، ، ط/١ ، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية– رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٠م.